

العلاقات العسكرية البريطانية مع سوريا :

مظاهرها وأهدافها ١٩٥٠ - ١٩٥٤م

مقدمة :

ارتبطت بريطانيا منذ الأربعينيات من القرن العشرين بعلاقات جيدة مع سوريا، شملت مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية. وتهتم هذه الدراسة بموضوع علاقات بريطانيا العسكرية مع سوريا في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين وبالتحديد في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٤م. وتتمثل أهمية هذه الفترة في كونها فترة مهمة وحساسة في تاريخ سوريا الحديث لما شهدته من أحداث وتطورات سياسية وعسكرية متلاحقة داخلية وخارجية، أثرت وبشكل واضح على أوضاع سوريا السياسية والعسكرية. فهي من ناحية اتسمت بعدم الاستقرار السياسي نتيجة لتعدد الانقلابات العسكرية المتلاحقة، ومن ناحية أخرى كانت سوريا في تلك الفترة محور اهتمام للقوى الفاعلة في المنطقة عربياً وغربياً بالذات من قبل بريطانيا التي كانت في طليعة القوى الغربية الطامحة إلى إقامة علاقات وطيدة مع الحكومات السورية العسكرية

الدكتور :

ضاوي عواض

السلمي

* بكالوريوس في

التاريخ - كلية

الآداب جامعة

الملك عبدالعزيز

عام ١٩٧٧م

- ماجستير في

التاريخ الأوربي

الحديث - جامعة

كاليفورنيا -

أمريكا عام

١٩٨٣م

- دكتورة في

التاريخ الحديث -

جامعة إكستر -

بريطانيا عام

١٩٨٨م

- له بحثان علميان

منشوران .

- يعمل الآن أستاذاً

مساعداً بقسم

التاريخ - كلية

الآداب - جامعة

الملك عبدالعزيز.

الطبعة

ربيع الأول ١٤٢٩هـ

مارس ٢٠٠٨م

٢٨٥

السنة الحادية عشرة
العدد الحادي والأربعون

المتعاقبة أملاً في تأسيس نفوذ مؤثر لها في هذا البلد العربي المهم والذي تأمل أن يساهم ذلك النفوذ في خدمة مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط.

أدرك الساسة البريطانيون منذ انقلاب سامي الحناوي، ١٩٤٩م، أن متانة علاقتهم مع سوريا والنجاح في كسب ثقة قادتها تتوقف في المقام الأول على مدى النجاح في إقامة علاقات وثيقة مع القادة العسكريين الذين لهم من وجهة النظر البريطانية، اليد الطولى في تسيير شئون البلاد وبالتالي الهيمنة شبه التامة على صنع قرارها السياسي. ويعترف الكثير من المسؤولين البريطانيين من أمثال الوزير البريطاني في دمشق بولوك (Mantagu- Pollock)، والأدميرال السير جون كاننهام (J. Cunningham) قائد البحرية البريطانية والجنرال براين روبرتسون (B. Robertson) قائد القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط، بأهمية بناء علاقات عسكرية جيدة مع الحكومة السورية بهدف استمالة قادتها بالموافقة على الانضمام لمنظومة دفاعات الشرق الأوسط. ولكن هؤلاء القادة يدركون أن بناء علاقات عسكرية جيدة ومستقرة مع سوريا مقترن بإمداد الحكومة السورية بالسلاح البريطاني والمساعدة في بناء قوتها الدفاعية^(١). لذا فإن العلاقات العسكرية البريطانية مع سوريا تأتي في مقدمة جوانب العلاقات البريطانية السورية إن لم تكن أهمها جميعاً.

(1) Great Britain, Public Record Office (P.R.O.), F. O. 0371/82800: No. EY 1054115; Mr. Mantagu-Pollock's (British Minister at Damascus) report to Mr. G.W. Furlonge (Foreign Office), 2nd, November, 1950, and see also.

F.O 371/82823 : Note of a conversation between Syrian Prime Minister, Khalid Elazm and Admiral of the Fleet, Sir John Cunningham in Damascus, 2nd, March, 1950.

تتمحور العلاقات البريطانية العسكرية مع الحكومة السورية حول عدد من المسائل العسكرية المهمة التي شكلت عصب تلك العلاقات خلال تلك الفترة كإمدادات سوريا بالأسلحة البريطانية الحديثة بالذات الطائرات المقاتلة والدبابات، تدريب ضباط الجيش والطيارين السوريين، القواعد والمطارات العسكرية وفرق الاستطلاع الجوي التابعة لسلاح الطيران الملكي البريطاني بالإضافة إلى موقف الحكومة السورية من منظومة دفاعات الشرق الأوسط التي كانت تتبناها بريطانيا وتسعى إلى ضم أكبر عدد ممكن من دول المنطقة ومن ضمنها سوريا إلى تلك التحالفات الدفاعية.

إن هذه الدراسة تركز وبشكل أساس ومن خلال دراسة الوثائق البريطانية الرسمية على محاولة سبر غور تلك العلاقات وتتبع مسيرتها وكذلك التعرف إلى العوامل التي كانت تشكل مسار تلك العلاقات. وتهدف الدراسة إلى إبراز طبيعة علاقات بريطانيا العسكرية مع الحكومات السورية العسكرية المتعاقبة وأهمية ذلك خلال تلك الفترة ومن ثم محاولة استجلاء الأهداف والمرامي البريطانية التي كانت وراء توجيه تلك العلاقات.

التسليح :

أدرك الكثير من المسؤولين البريطانيين منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين أن بناء علاقات جيدة ومستقرة مع الحكومات العسكرية المتعاقبة في سوريا مقترن بمسألة إمداد وتسليح الجيش السوري. وقد احتلت مسألة حصول الجيش السوري على الأسلحة والمعدات البريطانية خاصة الدبابات والطائرات حيزاً كبيراً في العلاقات العسكرية البريطانية مع الحكومات السورية المتعاقبة. هناك اعتقاد سائد لدى بعض الباحثين بأن قادة سوريا العسكريين ومن بينهم حسني الزعيم كانوا مقربين جداً من فرنسا وأن من المستحيل أن ينظروا إلى مصادر أخرى للتسليح أو تحديث الجيش

السوري^(١) ولكن الوثائق البريطانية تثبت عكس ذلك حيث سعت الحكومة السورية منذ عام ١٩٤٨م إلى تزويد جيشها بمعدات وأسلحة بريطانية، حيث تقدمت آنذاك بقائمة من المطالب التسليحية من ضمنها دبابات شيرمان (Sherman) الشهيرة ولكن تأخر رد الحكومة البريطانية وارتفاع ثمن تلك الدبابات ثبط عزم وزارة الدفاع السورية عن متابعة تلك المتطلبات^(٢). يضاف إلى ذلك تردد الحكومة البريطانية وإحجامها عن تزويد سوريا بالأسلحة مما حمل رئيس الأركان السوري آنذاك الجنرال فوزي سلو على الشكوى إلى الوزير البريطاني في دمشق من موقف حكومة بلاده تجاه مسألة تسليح الجيش السوري. وبالرغم من الأنباء الصحفية التي ذكرت رغبة الحكومة البريطانية في تزويد سوريا ولبنان بدبابات وأسلحة بريطانية، إلا أن موقف معظم الدوائر الرسمية البريطانية في تلك الفترة لم يكن متحمساً لفكرة تسليح سوريا، حيث كتب أحد مسؤولي وزارة الخارجية تعليقاً على تلك الأنباء أن من غير المرجح تزويد سوريا بأي أسلحة بريطانية بالذات الدبابات وذلك؛ لأن بريطانيا لم تفعل ذلك مع أي دولة أخرى من دول الشرق الأوسط^(٣).

فسر بعض المسؤولين السوريين السبب وراء ذلك التردد البريطاني بقوة ضغط اللوبي اليهودي في بريطانيا على الحكومة البريطانية. وقد ذهب الوزير السوري في لندن آدموند حمصي إلى تنبيه بعض مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية إلى أن

(1) Patrick Seale, *The Struggle for Syria, 1945-1985*, London: Oxford University press, 1965, p. 54.

(2) (P.R.O.), F.0371/82819: Mr. Pollock's Despatch No.159, to British Prime Minister, C.R. Attlee, 30th, September, 1950.

(3) (P.R.O.), F.O 371/82819: No. 1193/1; Minute by Mr. L.G. Thirkell on the press news about shipment of arms to Syria. 12th, January, 1950.

ذلك التردد. بل التهرب البريطاني من تسليح سوريا سيكون له تأثير سلبي على العلاقات بين البلدين وربما يؤدي إلى اقتناع الرأي العام السوري بأن الحكومة البريطانية تتعمد التهرب من تسليح الجيش السوري^(١). ولم يقتصر ذلك التحذير السوري لنتائج وتأثير سياسة بريطانيا المتعلقة بالأسلحة تجاه سوريا، على الوزير السوري بلندن بل كان يشاركه ذلك التقييم بعض المسؤولين وصانعي القرار في الحكومة السورية وعلى أعلى المستويات حيث اشتكى الوزراء السوري خالد العظم عند التقائه مع قائد البحرية البريطانية الأدميرال السيرجون كانكهام، من تلك السياسة البريطانية تجاه سوريا خاصة فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة، فقال لضيفه البريطاني إن البلدان التي تقيم سوريا معها علاقات صداقة لا تريد أن تساهم في تسليح الجيش السوري. ووفقاً لسجل تلك المحادثات، يبدو أن الأدميرال البريطاني قد تفهم الموقف حيث حث رئيس الوزراء السوري على تحديث سوريا لبنيتها الدفاعية من مطارات وقواعد وطرق وغيرها في إشارة إلى بداية تفهم بعض المسؤولين البريطانيين لمطالب الحكومة السورية^(٢). ويلاحظ اهتمام وزارة الخارجية بنتائج محادثات الأدميرال كانكهام مع خالد العظم حتى إنها طلبت إحالة موضوع إمدادات سوريا بالأسلحة إلى رئاسة الأركان لدراسته وذلك ضمن اهتمامات الحكومة البريطانية آنذاك بدفاعات الشرق الأوسط والدور الذي يمكن أن تؤديه سوريا في تلك الدفاعات^(٣).

- (1) (P.R.O.), F.O 371/91852. No. Y 1051/1, Minute by Mr. G.W. Furlonge regarding his meeting with the Syrian Minister in London, 8th, January, 1951.
- (2) (P.R.O.), F.O 371/82823: Note of conversation between Sir Cunningham and El Azm, 2nd, March, 1950.
- (3) (P.R.O.), F.O. 371/82823: Mr. Wright's letter to The Admiral of the Fleet Sir John Cunningham, 15th March, 1950.

ولكن ذلك التلكؤ والتردد من قبل الحكومة البريطانية لم يمنع المسؤولين السوريين من إعادة الكرة من جديد فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة البريطانية، ففي أثناء المشاورات بين المسؤولين السوريين والبريطانيين والممهدة لزيارة الجنرال براين روبرتسون قائد القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط لسوريا في أوائل عام ١٩٥١م، رحب رئيس الوزراء السوري ناظم القدسي بالزيارة وشدد على أن موضوع تزويد سوريا بالأسلحة البريطانية سيكون على رأس قائمة المطالب السورية. كما أوضح رئيس الوزراء السوري للوزير البريطاني بدمشق أن تلبية الحكومة البريطانية لهذا المطلب بالذات سيكون عاملاً أساساً لكسب ثقة قادة سوريا العسكريين^(١).

إن هذا التردد، بل التهرب البريطاني من تسليح الجيش السوري يطرح سؤالاً ملحاً عن الأسباب التي كانت تقف وراء تلك السياسة البريطانية. يظهر للمتتبع لسير ومراحل تطور العلاقات العسكرية البريطانية السورية أن لكل من البلدين شروطاً تمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه من قبل المسؤولين في كلتا الدولتين. فالحكومة البريطانية ممثلة في كبار القادة السياسيين والعسكريين من أمثال الجنرال براين روبرتسون، قائد القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط يصرون على أن مسألة إمداد سوريا بالأسلحة لن تتحقق إلا بشروط أساسية لا بد من الإيفاء بها قبل بحث تزويدها بالأسلحة البريطانية. ومن أهم تلك الشروط البريطانية ما يلي:

أولاً: لا بد أن يظهر القادة السوريون الرغبة في التعاون مع الحكومة البريطانية والانضمام للترتيبات الدفاعية البريطانية في المنطقة والتي عرفت بدفاعات الشرق الأوسط.

(1) (P.R.O.), F.O 371/82800: No. 1054/15, Mr. Pollock's report to Mr. G.W. Furlonge, 2nd, November, 1950.

ثانياً: أصر القادة العسكريون البريطانيون وحتى الساسة على ضرورة الربط بين بحث مسألة تزويد سوريا بالسلاح وبين الحصول على معلومات مفصلة عن طبيعة الجيش السوري من حيث تسليحه وتشكيلاته وقواعده وغيرها من المعلومات الحساسة التي تندرج ضمن المعلومات السرية التي لا يمكن لأي حكومة راشدة أن تبوح بها خاصة في المراحل الأولى من المفاوضات.

ثالثاً: تشترط الحكومة البريطانية أن لا يستخدم السلاح البريطاني هذا في حالة حصول الحكومة السورية عليه - إلا في الأغراض الدفاعية البحتة. وهذا الشرط فيه إشارة إلا أن الحكومة البريطانية ستشترط على الحكومة السورية أن لا تستخدم السلاح البريطاني ضد إسرائيل. وقد صرح بهذا الكثير من القادة والساسة البريطانيين خلال مداوالاتهم حول موضوع تسليح سوريا. أمّا موقف الحكومة السورية من تلك الشروط البريطانية، فقد كان واضحاً وصريحاً فالقادة السوريون من أمثال الجنرال أديب الشيشكلي يربطون بين التعاون مع الغرب وبالذات بريطانيا وتقديم بعض التسهيلات لدفاعات الشرق الأوسط وبين موقف الحكومة البريطانية من تسليح الجيش حيث يرون أنه لا يمكن التنازل عن هذا الشرط حتى لا تبدو الحكومة السورية أمام منتقديها وأمام الرأي العام الشعبي كأنها فتحت البلاد للغرب دون الحصول على مكاسب معقولة من الحكومة البريطانية. كما تصر الحكومة السورية أيضاً على أن من غير المقبول الموافقة على الشرط البريطاني الثاني لأن تقديم معلومات تفصيلية عن طبيعة الجيش السوري يعني البوح بمعلومات سرية عن أهم مؤسسات الحكم في البلاد مما يتنافى مع أبسط أسس السيادة، إذ لا يمكن للحكومة الكشف عن مثل هذه المعلومات قبل الحصول مسبقاً على أي نوع من أنواع الضمان البريطاني أو على الأقل إظهار الرغبة البريطانية بتأمين احتياجات الجيش السوري التسليحية. أمّا الشرط الثالث

المتعلق بضرورة استخدام الأسلحة لأغراض دفاعية بحثة فالحكومة السورية ترى أن الخطر الذي يهددها ويهدد دول المنطقة العربية لن يكون مصدره الاتحاد السوفياتي بل إسرائيل. فالحكومة السورية على أية حال لا تثق في البيان الثلاثي (١٩٥٠)^(١) لذا فبناء قوة سورية مؤثرة ضروري لصد أي هجمات إسرائيلية متوقعة^(٢).

تمثل آراء الجنرال براين روبرتسون، حول سوريا ومسألة إمدادها بالأسلحة البريطانية الأساس لسياسة الحكومة البريطانية تجاه تلك المسألة. ويرى الجنرال البريطاني كما سبق ذكره ضرورة ربط حصول سوريا على أسلحة بريطانية باتخاذها موقفاً سياسياً مؤيداً لدفاعات الشرق الأوسط، كما يقترح تلبية مطالب حلفاء

(١) البيان الثلاثي : إعلان صدر في ٢٥ مايو ١٩٥٠م من قبل وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا، وقد تعهدت فيه الدول الثلاث بتقيد إمدادات الأسلحة لدول الشرق الأوسط عامة وأطراف الصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة واستثنت من ذلك توريد الأسلحة للاعتبارات الأمنية فقط مع تعهد دول المنطقة بعدم استخدام السلاح لأغراض هجومية . والمقصود من البيان وأهدافه أصبحت واضحة فيما بعد للدول العربية فالبيان يتظاهر بمصدروه بالمحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عن طريق التوازن التسليحي بين الدول العربية و إسرائيل وفي الوقت ذاته يعد محاولة من قبل الدول الغربية لإعطاء إسرائيل نوعاً من الاستقرار وكذلك ضمان حدودها وعدم وصول الأسلحة المتطورة إلى أي من الدول العربية الراضة لوجود إسرائيل آنذاك .

- لمزيد من التفاصيل حول مضمون ونص البيان الثلاثي : انظر كلاً من :
- محمد عزة دروزه . القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ج ٢ - بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ١٩٦٠م ، ص ص ، ٢٩٠-٢٩١ .
- وكذلك : صلاح العقاد . المشرق العربي الحديث والمعاصر - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م ، ص ، ٥٢٢ .

(2) (P.R.O.), F.O 371/91867: No. EY1195/3; report from Mr. Montagu-Pollock to Mr. G.W. Furlonge, 26th, February, 1951. And see also Mr. Pollocks telegram No. 93, to Foreign Office, 19th April, 1951.

بريطانيا التسليحية أولاً أي تزويد العراق، المملكة الأردنية الهاشمية وربما لبنان بالأسلحة: لأنها وعدت الحكومة البريطانية باتخاذ موقف إيجابي من دفاعات الشرق الأوسط. أمّا سوريا فلا يعتقد الجنرال روبرتسون أنها تمثل أي أفضلية بالنسبة للبريطانيين في منطقة الشرق الأوسط عن غيرها من الدول الحليفة لبريطانيا في المنطقة. كما أنه لا يشجع سياسة حث الحكومة الأمريكية على تزويد سوريا بالأسلحة، بل يرى ضرورة تشجيع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحثها على إمداد حلفاء بريطانيا بالسلح الأمريكي، وإذا حدث شيء من التوجه الأمريكي لسوريا فيتمنى روبرتسون أن يكون مشروطاً بتعهد الحكومة السورية بالانضمام إلى دفاعات الشرق الأوسط وقبولها استتقبال بعثة عسكرية بريطانية للتأكد من أن السلاح سيستخدم استخداماً صحيحاً أي في أغراض دفاعية بحتة ولكن ليس ضد إسرائيل، ويؤكد روبرتسون أيضاً على ضرورة التنسيق مع الحكومة الفرنسية بخصوص إمدادات الأسلحة لسوريا⁽¹⁾.

إن هذا التصلب من جانب بعض المسؤولين البريطانيين حول إمدادات سوريا بالأسلحة، أدى إلى خشية بعض المسؤولين من تحول الحكومة السورية بطلب الأسلحة من مصادر أخرى. وقد ظهر مثل هذا التخوف في بعض تعليقات بعض مسؤولي وزارتي الخارجية ومعظم تقارير الوزير البريطاني بدمشق السيد بولوك الذي تقابل مع رئيس الوزراء السوري ناظم القدسي حيث أوضح له القدسي أن بلاده لا تمانع في الحصول على الأسلحة من مصادر فرنسية أو أمريكية. وقد حفز كلام القدسي هذا الوزير البريطاني لحث حكومته بالنظر إلى مطالب الحكومة السورية نظرة

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867; Letter from General B. Robertson No. CIC/194/GHQ to the Under-Secretary of State, War Office, 19th, April, 1951.

جدية، وفي حالة عدم تمكن الحكومة البريطانية من الإيفاء بمطالب السوريين فعلى أقل تقدير السعي لدى الحكومة الأمريكية لدراسة تلك المطالب^(١).

تعاملت وزارة الخارجية بجدية مع تقرير بولوك السالف الذكر ودعوته للاهتمام بمطالب سوريا التسليحية، حيث زودت رئاسة الأركان وهيئة التخطيط المشتركة بوزارة الدفاع بنسخ من ذلك التقرير المهم. وقد رأى بعض مسئولى وزارة الخارجية أن هناك بعض العوائق التي تحول دون تلبية جميع مطالب الحكومة السورية لعل من أهمها الضغوط المتزايدة على الحكومة البريطانية من كل اتجاه فيما يتعلق بتوفير الأسلحة بالذات للقوات البريطانية المشاركة في قوات حلف شمال الأطلسي "NATO"، إلى جانب مطالب حلفاء بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية لا تزال تنظر وتتعامل بحذر مع الجنرال أدب الشيشكلي ونظامه السياسي، فهم يعتقدون أن الجنرال إذا حصل على السلاح البريطاني فإنه سيستخدمه في تثبيت نفوذه وتقوية مركزه الداخلي. هذا من ناحية، إلى جانب تخوف بعض المسؤولين البريطانيين من أن الجنرال الشيشكلي ربما سيستخدم الأسلحة إذا توافرت له ضد إسرائيل وهذا أمر غير مقبول من وجهة النظر البريطانية. أمّا فيما يتعلق بموضوع تلبية مطالب الحكومة السورية من السلاح بواسطة حكومة الولايات المتحدة، فيبدو أن وزارة الخارجية لا تمانع من حيث المبدأ ولكنها تميل إلى رأي الجنرال روبرتسون السالف الذكر حول هذه المسألة^(٢). ولكن بالرغم من تلك التحفظات من قبل وزارة الخارجية فقد عرض موضوع تسليح سوريا على رئاسة الأركان في اجتماعها بتاريخ ٤ مايو ١٩٥١م. وبعد

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867: Mr. Pollock's telegram No. 93, 19th, April, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91867: No. EY1195/5; Minute by Mr. P.A. Rhodes on telegram No. 93, 24th, April, 1951.

دراساتها للموضوع أكدت رئاسة الأركان وجهة نظر الجنرال روبرتسون فيما يتعلق بالشروط التي وضعها مقابل تسليح سوريا. أي أنها قررت عدم النظر في مطالب الحكومة السورية التسلحية قبل الحصول على المعلومات الضرورية عن طبيعة وتسليح الجيش السوري^(١). ولكن رئاسة الأركان في اجتماع لاحق وفي أثناء مناقشتها لنتائج زيارة الجنرال روبرتسون لسوريا فرضت شرطاً إضافياً لشروط الجنرال روبرتسون السالفة الذكر تمثل في ضرورة قبول الحكومة السورية باستقبال بعثة عسكرية بريطانية للتأكد من أن الأسلحة البريطانية ستستخدم استخداماً صحيحاً. وقد اعترضت وزارة الخارجية على هذا الشرط؛ لأن الجنرال روبرتسون لم يتطرق إليه في أثناء محادثاته مع المسؤولين السوريين لذا فمن الصعب إضافته، هذا إلى جانب أنه من غير الممكن فرضه فيما يتعلق بالأسلحة الأمريكية^(٢).

أرسلت وزارة الخارجية وبناءً على قرارات وتوصيات رئاسة الأركان وآراء الجنرال روبرتسون، تعليماتها إلى وزيرها في دمشق بالاعتذار للحكومة السورية عن عدم تمكن الحكومة البريطانية آنذاك من تلبية مطالبها التسلحية. ويلاحظ أن تلك التعليمات لم توصل الباب تماماً أمام مطالب السوريين مستقبلاً، بل تركت الأمر للتفاوض بين البلدين وقد تضمنت تلك التعليمات ما يلي:

أولاً: إصرار الحكومة البريطانية على ربط تزويد سوريا بالسلاح مع حصول الحكومة البريطانية بالذات الملحق العسكري البريطاني في دمشق على

- (1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : Chiefs of Staff Committee, meeting; C.O.S.(51)270, letter from the Foreign Office to the Secretary, Chiefs of Staff Committee, 4th, May, 1951.
- (2) (P.R.O.), F.O 371/91867: Chiefs of Staff Committee, Meeting; C.O.S.(51)80, 10th, May, 1951. See also No. EY 1195/9; Minute by Mr. J.C. Wardrop on C.O.S. (51) 80, 17th, May, 1951.

المعلومات عن طبيعة الجيش السوري وتشكيلاته وأسلحته... الخ، وهي المعلومات التي سبق أن طلبها الجنرال روبرتسون.

ثانياً: التأكد من أن الحكومة السورية ستستخدم السلاح في الأغراض الدفاعية وفي دفاعات الشرق الأوسط.

ثالثاً: التلويح للحكومة السورية بأن ثمن تزويدها بالأسلحة البريطانية مشروط بموقفها السياسي والعسكري من دفاعات الشرق الأوسط.

رابعاً: عدم ممانعة الحكومة البريطانية من حصول سوريا على السلاح من مصادر أخرى فرنسية أو أمريكية، ولكنهم أوضحوا للحكومة السورية أن هناك تنسيقاً بين القوى الغربية بخصوص إمدادات الأسلحة لذا فليس هناك جدوى كما يرى البريطانيون من ضرب الدول الغربية ببعضها في مجال التسليح^(١).

كان رد الحكومة السورية حاسماً وقوياً، حيث رفض الجنرال أديب الشيشكلي في مقابلة له مع الوزير البريطاني بدمشق شروط الحكومة البريطانية خاصة ما يتعلق بتقديم معلومات عن طبيعة الجيش السوري وتسليحه، وقال للملحق العسكري البريطاني والوزير بولوك، إذ أردتم معرفة مزيد من المعلومات عن معدات وقواعد الجيش السوري فعليكم أولاً تزويدنا بالسلاح؛ لأن من غير المقبول سياسياً أو عسكرياً تزويد الملحق العسكري البريطاني بمثل تلك المعلومات الحساسة في تلك المرحلة من المفاوضات بين البلدين^(٢).

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867: No. EY1195/9G; Instructions from the Foreign Office to British Minister on Damascus Mr. Mantagu-Pollock, 6th, June, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91866: No. 1192/12/51, Reports from the British Minister in Damascus Mr. Montagu-Pollock to the Secretary of the State for Foreign Affairs, Herbert Morrison, about his discussion regarding arms with Colonel A. Shishakly, 2nd, June, 1951.

لم يوقف ذلك التردد. بل التحفظ البريطاني المحاولات السورية الملحة والضغط المتواصل على الحكومة البريطانية بخصوص تسليح الجيش السوري، حيث تقدمت الحكومة السورية في ٤ يونيو ١٩٥١م بقائمة من طلبات الأسلحة بواسطة الملحق السوري بلندن. وقد تضمنت تلك القائمة إلى الحكومة البريطانية عدد ٥٢ مدفعاً من عيار 25 pdr و ٦٦ مدفعاً مضاداً للدبابات من عيار 17 pdr anti-tank و ٥٠ مدفعاً من عيار 40 mm before و ٥٦ سيارة مدرعة ديلمر، و ١٠ سيارات مدرعة مزودة بالرشاشات من عيار 40 mm. وقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية في رسالة توصية إلى وزارة الدفاع عرض قائمة السلاح السورية على لجنة الإنتاج الحربي لدراستها ومدى إمكانية توفير الأسلحة المطلوبة. خلصت لجنة الإنتاج الحربي بعد دراستها للمطالب التسلحية السورية إلى أن وزارة الدفاع البريطانية لا يمكنها تلبية جميع الاحتياجات السورية واكتفت اللجنة بإصدار توصية بالاعتذار للحكومة السورية عن عدم إمكانية تلبية جميع مطالبهم التسلحية متعلة بعدد من المبررات التي حالت دون ذلك والتي كان من أهمها عدم توافر العدد الكافي من المدافع من عيار (25 Pdr). ولكن بالرغم من تلك التوصية فاللجنة لم توصد الباب تماماً أمام المطالب السورية مستقبلاً حيث أوصت بإمكانية تجديد الحكومة السورية لمطالبها التسلحية عندما تكون الظروف مواتية لتلبية تلك المطالب^(١).

ويلاحظ أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن كما يظهر، مقتنعة تماماً

(1) (P.R.O.), F.O 371/91866 : No. EY1192/29; Record of a meeting of Joint War Production Committee, Arms Working Party, meeting No. J.W.P.C. (A.W.P.)/P(51)57, regarding the supply of arms and equipment to Syrian, 15th, August, 1951 and also a letter from the Foreign Office to W.H. Montague-Pollock, No. EY 1192/17, 6th, September, 1951.

بالمبررات التي أوردتها لجنة الإنتاج الحربي، لذا كررت الوزارة الكتابة في ديسمبر ١٩٥١م إلى وزارة الدفاع مُذكّرة بتوصية لجنة الإنتاج الحربي السالفة الذكر بخصوص إمكانية تجديد المطالب التسليحية السورية، كما طلبت إعادة عرض الموضوع على لجنة الإنتاج الحربي^(١).

دفعت تلك السياسة البريطانية المتحفظة تجاه تزويد سوريا بالأسلحة، الحكومة السورية إلى طرق أبواب أخرى لسد احتياجاتها التسليحية فاشتريت بواسطة الحكومة الفرنسية دبابات أمريكية الصنع من طراز شيرمان (Sherman) ولكن من الواضح أن سوريا قد حصلت على تلك الدبابات بدون الحصول على قطع الغيار الضرورية والتي لا بد من توفيرها من مصادرها الأصلية، لذا تقدمت الحكومة السورية بطلب إلى الحكومة البريطانية للسماح لوفد عسكري سوري بزيارة قيادة القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط والتي كان مقرها آنذاك مدينة فايد المصرية وذلك بهدف الحصول على قطع غيار مستخدمة لتلك الدبابات.

تحولت زيارة الوفد العسكري السوري إلى مدينة فايد إلى موضوع جدل ومراسلات مطولة بين السفارة البريطانية بدمشق ووزارة الخارجية من ناحية وبين وزارة الدفاع والحرب وقيادة القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى. وقد جاء رد وزارة الحرب البريطانية متحفظاً على تلك الزيارة بحجة صعوبة توفير قطع الغيار المطلوبة عن طريق قيادة القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط. وهذا الرد السلبي كان له تأثيره على الوزير البريطاني بدمشق الذي اشتكى إلى وزارة الخارجية صعوبة موقفه والحرص الشديد الذي لحق به نتيجة

(1) (P.R.O.), F.O 37/91866: No. E 1192/32. Note by the Secretary on the Joint War Production Committee: meeting No. J.W.P.C. (A.W.P.)/P(51)100, 7th, December, 1951.

الرفض المتكرر من قبل وزارتي الحرب والدفاع لمطالب سوريا التسليحية كما أبدى الوزير البريطاني تخوفه من أن هذا الموقف سيضعه في مقارنة غير متوازنة مع زميله الأمريكي والفرنسي وحكومتيهما اللتين تتفهمان مطالب سوريا بل تعرضان على الحكومة السورية تزويدها بالسلاح. وقد نقل السيد بولوك نصيحة زميله الأمريكي حول تلك المسألة التي لا يجد تفسيراً منطقياً لسياسة الحكومة البريطانية إزاءها. فالوزير الأمريكي بدمشق يرى كما يذكر بولوك أن تلك المطالب السورية لا تتطلب ذلك التردد فإذا كان الأمر يتعلق بالحكومة المصرية فالحكومة السورية ستتولى تدليل تلك العقبة أو على أقل تقدير سيعرف بل سيتأكد السوريون على من يقع اللوم. وقد اقترح بولوك على حكومته الرد على الحكومة السورية بخصوص تلك الزيارة بإجابة مقنعة كأن يُقال لهم بأنهم سيحصلون بالتأكيد على القطع المطلوبة إذا كانت متوفرة، وأن المسؤولين المعنيين سيبدلون قصارى الجهد لتوفير تلك القطع^(١).

جاء رد وزارة الخارجية على مقترحات وزيرها بدمشق مخيباً، فقد أخذت وزارة الخارجية برأي وزارة الدفاع الداعي إلى الاعتذار للحكومة السورية عن توفير تلك القطع متعلقة بالأعذار والمبررات السالفة الذكر مثل نقص المعدات والأسلحة نظراً لاحتياجات القوات البريطانية والتزاماتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وحلف شمال الأطلسي. ولكن وزارة الخارجية لا تمنع تجاه زيارة الوفد العسكري السوري لمنطقة القناة للاطلاع عن قرب على الوضع مع التلميح للحكومة السورية بأن هناك أملاً ضئيلاً بتوفير القطع المطلوبة^(٢). على أية حال ونتيجة على ما يبدو لضغط

(1) (P.R.O.), F.O 371/98931: Foreign Office telegram to Washington, 23rd April, 1951 and Mr. Pollock's telegram No. 108 to Foreign Office, 25th April, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371/98931 : Foreign Office's telegram No. 195, to Damascus, 2nd, May, 1951.

وزارة الخارجية، وافقت وزارة الحرب البريطانية على زيارة الوفد العسكري السوري لمقر قيادة القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط، حيث استقبل الوفد بقاعدة فايد استقبلاً حاراً من قبل العسكريين البريطانيين. وقد مكث الوفد المكون من ضابطين هما زياد الأتاسي ومحمود عواد عدة أيام في منطقة القناة ولكنه عاد إلى سوريا دون تحقيق مبتغاه^(١).

واصلت الحكومة السورية إلحاحها على الحكومة البريطانية بتوفير بعض المعدات والأسلحة، فتقدمت بطلب للحصول على معدات عسكرية وزراعية، وقد تشكلت لجنة وزارية بريطانية مكونة من مندوبين عن وزارات الخارجية والتجارة ومجلس التجارة ووزارة التموين لمناقشة إمكانية توفير المطالب السورية. اجتمعت تلك اللجنة في ٢ مايو ١٩٥٢م لدراسة الطلب السوري وبعد مداولات اتضح أن الحكومة البريطانية غير قادرة على توفير جميع ما طلبته الحكومة السورية من معدات، وحتى لو كان هناك ما يكفي لتلبية مطالب الحكومة السورية، فإنه لا بد من عرض مثل هذه المسألة على اللجنة المشتركة للإنتاج الحربي. ويلاحظ أن الحكومة البريطانية تضع، بل تخلق الكثير من العراقيل أمام حصول سوريا على متطلباتها من المعدات والأسلحة حتى لو كانت تلك المعدات غير ذات أهمية بالغة. وبالفعل عرضت القائمة السورية على اللجنة المتخصصة بوزارة الدفاع بحضور مندوبين من وزارتي الخارجية والتموين، حيث نوقشت المطالب السورية والتي تبين لها في أثناء مناقشة قائمة المطالب السورية مايلي:

- ١ - أن حاملة الجنود من طراز ت ١٦ (T. 16) والتي طلبت الحكومة السورية ٢٠٠ منها، يمكن توفيرها بواسطة الحكومة الأمريكية.

(1) (P.R.O.), F.O 371/98932: Sir T. Rapp's telegram No. 328 to Foreign Office, 13th, May, 1951. And a report by the U.K. Military Attache to H.M. Ambassador at Damascus, 4th, June, 1952.

- ٢ - بالنسبة لمدافع 40 mm فيمكن توفيرها ولكن تلك المدافع تحتاج إلى إصلاح. أما ما يتعلق بالطراز الجديد من تلك المدافع فلا يمكن توفيرها قبل ٣ سنوات.
 - ٣ - سيارات هارينغتون المدرعة، فلا يوجد عدد كاف منها ولكن يمكن تحويل السوريين إلى حكومة جنوب أفريقيا لتوفير كمية من تلك السيارات.
 - ٤ - ما يتعلق بقطع غيار دبابات شيرمان (Sherman) الأمريكية الصنع فالحكومة البريطانية لا يمكنها تلبية ذلك الطلب السوري قبل الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية.
 - ٥ - حاملة الدبابات وبعض سيارات النقل الأخرى التي طلبتها الحكومة السورية، فليس هناك كميات متوافرة منها في مخازن القوات البريطانية.
 - ٦ - وعدت اللجنة بالنظر في طلب الحكومة السورية استبدال الطائرات الحديثة التي سبق أن طلبتها الحكومة السورية بـ Spitfires. كما أن اللجنة أوصت بدعوة وزارتي الحرب والتموين بإعلام الحكومة السورية عن طريق ملحقها العسكري بلندن بما يمكن توفيره من المعدات التي احتوتها تلك القائمة مع التوضيح لهم بأن معظم مطالبهم سيتم توفيرها من مصادر تجارية^(١).
- تكتفت المكاتبات بين الوزارات المعنية حول مسألة توفير المعدات والأسلحة التي طلبتها الحكومة السورية، فقد كتبت وزارة التموين إلى وزارة الدفاع طالبة الموافقة على توفير تلك المطالب السورية من القطاع الخاص، حيث أشارت رسالة الوزارة إلى أن النية تتجه بعد موافقة وزارة الدفاع إلى تزويد الحكومة السورية بعناوين المؤسسات التجارية المصنعة لمثل تلك المعدات وترك الأمر للحكومة السورية للتباحث

(1) (P.R.O.), F.O 371/98932: Joint War Production Committee, Arms Working Party; meeting; J.W.P.C. (A.W.P)/P(5)91, 16th, July, 1952.

مع تلك المؤسسات مباشرة. أمّا المعدات التي يمكن توفيرها عن طريق القطاع الخاص كالبنادق والذخيرة وغيرها، فلا بد في هذه الحالة من الانتظار حتى صدور موافقة وزارة الحرب على توفيرها^(١). ردت وزارة الحرب على رسالة وجهت إلى وزارة الدفاع معتذرة عن تلبية بعض مطالب الحكومة السورية من الأسلحة والمعدات بالذات البنادق وذلك نظراً للحاجة الملحة لها من قبل القوات البريطانية، ولكن الوزارة أوضحت أنها تلقت موافقة الجنرال روبرتسون على تزويد سوريا بحاملات الجنود من طراز (T.16 carriers) وبعض المدافع من طراز (Repairable before Guns 50 mm) ولكن تلك الحاملات ستكون بدون سهام وقد طلبوا من الحكومة الأمريكية الموافقة على توفيرها. أمّا ما يتعلق بـ (Fit Guns) أو المدافع الثابتة فالوزارة ترى أنه لا يمكن توفيرها للحكومة السورية قبل ٣ سنوات^(٢).

هذه العراقيل والاعتذارات والمبررات التي وضعتها وزارة الحرب أمام توفير مطالب الحكومة السورية لم تقنع وزارة الخارجية التي كان يسعى بعض مسئوليتها إلى تحسين العلاقة مع الحكومة السورية نظراً للحاجة إلى الدور السوري في ترتيبات دفاعات الشرق الأوسط المقترحة، لذا ألحت وزارة الخارجية في رسالة أخرى إلى وزارة الدفاع طالبة عرض قائمة الأسلحة السورية مرة ثانية على اللجنة المشتركة للإنتاج الحربي لمناقشة إمكانية توفيرها. اجتمعت اللجنة وناقشت مرة ثانية قائمة المطالب السورية وظهر جلياً اهتمام مندوبي وزارتي الخارجية والدفاع بتلبية مطالب الحكومة السورية حتى إن بول جونز Paul Johns سكرتير وزارة

(1) (P.R.O.), F.O 371/98933 : No. BM/OC1156/10/MS2C; letter from the Ministry of supply to the Ministry of Defence, 31st, July, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371/98933: No. GS/(W)3/6337/14; letter from the War Office to the Ministry of Defence, 10th, September, 1952.

الدفاع قال: إن القائمة المتوفرة لديهم إذا لم تُرضِ الحكومة السورية فإن الوزارة ستُنظر في إمكانية توفير المتبقي من المطالب السورية ولو من الحصص المخصصة للقوات البريطانية. ولكن مندوب وزارة الحرب قدم اعتذار وزارته عن تلبية جميع ما اشتملت عليه القائمة السورية، حيث كرر المبررات السابقة نفسها. وقد قبلت اللجنة بذلك الوضع وطلبت من وزارة الدفاع إبلاغ لجنة مراقبة وتنظيم السلاح لمنطقة الشرق الأدنى. (N.E.A.C.C) بذلك وكذلك إعلام الحكومة الفرنسية بتلك الصفقة، وعند صدور موافقة اللجنة المختصة بمبيعات الأسلحة لمنطقة الشرق الأدنى، يُعد العرض في صورته النهائية لتقديمه إلى الحكومة السورية⁽¹⁾.

اهتمت القوى الغربية وخاصة الأمريكية والفرنسية بنظام الجنرال أديب الشيشكلي منذ مطلع ١٩٥٢م خاصة بعد أن ظهرت قدرة النظام على تسيير زمام الأمور في البلاد. بدأت تلك القوى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتوحد إلى نظام الجنرال الشيشكلي حيث تبنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فكرة كسب الجنرال الشيشكلي بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لحكومته. فقد اقترح بعض مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تقديم تلك المساعدات لسوريا ولا بأس بأن تتضمن تركيا إلى الدول الثلاث في مراحل لاحقة. فالحكومة الأمريكية ترى أن فائدة تلك المساعدات لا تقتصر على تقوية نظام الشيشكلي داخلياً فقط، بل يمكن أيضاً الاستفادة منها لاحقاً في دفاعات الشرق الأوسط المزمع إقامتها. ولكن يلاحظ أن الحكومة البريطانية لم تكن متحمسة كثيراً لدعم سوريا بالذات في المجالات العسكرية. ويمكن إرجاع ذلك البرود البريطاني تجاه فكرة تقوية سوريا عسكرياً ودعمها سياسياً إلى المسببات التالية:

(1) (P.R.O.), F.O 371/98933: J.W.P.C.(A.W.P.)P(52)157, 3rd, October, 1952.

- ١ - إدراك الحكومة البريطانية أنها لن تقدم الكثير من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية نظراً لظروف البلاد الاقتصادية السائدة.
- ٢ - لا تريد الحكومة البريطانية إغضاب حليفها القوية العراق بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لسوريا، فحكومة العراق آنذاك لا تود أن ترى حكومة سورية قوية عسكرياً واقتصادياً يمكن أن تحول مستقبلاً دون تحقيق أهدافها في البلاد. ونظراً لعدم رغبة بريطانيا إثارة العراق وفي الوقت ذاته عدم معارضة اقتراحات حلفائها الغربيين بالذات الولايات المتحدة، انضمت بريطانيا إلى القوى الأربع (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، تركيا) لدراسة موضوع المساعدات التي يمكن تقديمها للحكومة السورية وكان الهدف الأساس من وجهة النظر البريطانية ينحصر في التنسيق فقط بين سياسات تلك القوى المتضاربة الأهداف أصلاً في المنطقة والحيلولة دون حدوث تناقض أو تضارب سياسات القوى الغربية تجاه سوريا خاصة في مجال التسليح.
- ٣ - لا تريد بريطانيا التعمق كثيراً في موضوع المساعدات العسكرية لسوريا؛ لأن هذا سيقود إلى إثارة مسألة تسليح الجيش السوري الذي سيتطلب أن تقدم فرنسا معلومات أساسية عن طبيعة ذلك الجيش وتسليحه وتشكيلاته... الخ وهذا سيقود أيضاً إلى الضغط على الحكومة البريطانية من قبل حلفائها للكشف عن خططها الدفاعية في المنطقة ودور سوريا في تلك الخطط. فهم بطبيعة الحال لن يكشفوا عن تلك الخطط على الأقل في تلك المرحلة الأولية.
- ٤ - لا يحبذ البريطانيون الاستمرار في المفاوضات مع تلك القوى الأربع حول احتياجات سوريا التسليحية قبل قيام دفاعات الشرق الأوسط^(١).

(1) (P.R.O.), F.O 371/98925: No. EY1102/7; "Arms aids to Syria" ; memorandum by Mr. J.C. Wardrop, 21st, February, 1952.

ثانياً: صفقة طائرات الميتور Meteor البريطانية لسوريا^(١):

آثارت صفقة طائرات الميتور (Meteor) الـ ١٤ التي تقدمت الحكومة السورية بطلب شرائها، جدلاً ومناقشات كما كانت موضوعاً للكثير من المكاتبات بين الدوائر البريطانية المعنية كوزارة الخارجية والدفاع والطيران والتموين وقيادة الأركان. وكان للتردد البريطاني والتأخير في تسليم تلك الطائرات لسوريا بعد الانتهاء من تصنيعها، أثره الكبير في فتور العلاقات بين البلدين طوال عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١م تعود خلفية الطلب السوري إلى عام ١٩٤٨ عندما تقدمت وزارة الدفاع السورية بطلب لإبرام صفقة أسلحة من بينها ١٢ طائرة مقاتلة من طراز Meteor F.8 وطائرتا تدريب من طراز Meteor T.7 وقد تقدمت شركة غلوستر Gloster البريطانية بطلب التعاقد مع الحكومة السورية لتصنيع تلك الطائرات، وتم فعلاً التعاقد بين تلك

(١) لا توفر الوثائق التي أتيح للباحث الاطلاع عليها معلومات كاملة عن القيمة النقدية لكل طلبات الأسلحة التي تقدمت الحكومة السورية بطلب شرائها من بريطانيا. ولكن وردت بعض التفاصيل عن ثمن بعض تلك الصفقات منها على سبيل المثال لا الحصر مشروع صفقة طائرات هليفاكس المقاتلة Ha lifx والتي تعاقدت الحكومة السورية مع شركة الملاحة الجوية البريطانية المتحدة لتصنيعها ولكن وزارة الدفاع البريطانية وكذلك الخارجية اعترضتا على إتمام الصفقة . الجدير ذكره أن ثمن الطائرة الواحدة كما ورد في وثيقة العقد هو ٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني للطائرة الواحدة من طراز هليفاكس Ha lifx . أما الطائرة الأفضل وهي طراز لينكون Lincon ذات محرك واحد فيبلغ ثمنها ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني . أما تكاليف تدريب الطيارين السوريين فسيرد لاحقاً تفاصيل عن تكاليف دورات تدريبهم وتأهيلهم في الفترات المتعلقة بالتدريب من هذه الدراسة - انظر ص ، ٢٨ .

أما ما يتعلق بكيفية تسديد ثمن الأسلحة السورية فكل الدلائل تشير إلى أن الحكومة السورية قد دفعت ثمن الأسلحة وكذلك تكاليف التدريب نقداً ومن خزانة الحكومة السورية .

(P.R.O),F.0371/82829,Letter from Hilton Young (F.O) to .I.F.King (Ministry of Defence),15th, March,1950.

الشركة والحكومة السورية، فنص العقد على جدول زمني لتسليم الطائرات، حيث سيتم تسليم الحكومة السورية طائرتي التدريب أولاً في مارس ١٩٥١م والـ ١٢ طائرة مقاتلة الأخرى ستتسلمها الحكومة السورية في مارس ١٩٥٢م. ومع اقتراب موعد تسليم طائرتي التدريب بدأت تظهر بعض التحفظات من الوزارات المختصة كوزارة الخارجية والطيران على إتمام تلك الصفقة. وقد علق أحد موظفي القسم الشرقي بوزارة الخارجية على موضوع الصفقة بأن موعد تسليم الطائرات إلى الحكومة السورية لم يتحدد بعد، بل إن مسألة إمداد دول الشرق الأوسط بالأسلحة سيتقرر في مذكرة ستقدمها وزارة الخارجية لرئاسة الأركان العامة^(١).

اتضحت تحفظات وزارة الخارجية على إتمام تلك الصفقة وتسليم الطائرات إلى الحكومة السورية عندما وضعت الوزارة الكثير من العراقيل أمام إتمام عرض الشركة البريطانية مع الحكومة السورية. وقد عللت الوزارة موقفها المتحفظ تجاه تلك المسألة بالمبررات التالية:

- ١ - عدم تقديم الحكومة السورية بطلب رسمي إلى الحكومة البريطانية مباشرة، بل إن الشركة هي التي اقترحت عرض الصفقة على الحكومة السورية. أي أن الحكومة السورية تعاقدت مع الشركة وليس مع الحكومة البريطانية.
- ٢ - أن تفاوض الشركة وإن تم فعلاً مع الحكومة السورية فهذا لا يعني التزام الحكومة البريطانية بمضمونه؛ لأن الحكومة هي التي تملك فقط حق إعطاء رخصة التصدير من عدمها^(٢).

(1) (P.R.O.), F.O 371/82829: No. 1223/1; Minute by Mr. Young, 14th, January, 1950.

(2) (P.R.O.), F.O 371/82829: Mr. Hilton-Young's letter to I.F. King (Ministry of Defence), 15th March, 1950.

الجدير بالملاحظة أن هناك اختلافاً بين رؤية مسئولى وزارة التموين ووزارة الخارجية حول تلك الصفقة. فبينما أوصت وزارة التموين بإتمام الصفقة، طالبت وزارة الخارجية بتأجيل البت فيها لمدة شهر على أقل تقدير^(١). وبناءً على ذلك اعتذرت وزارة الخارجية رسمياً للملحق العسكري السوري بلندن عن عدم إتمام صفقة الطائرات الـ ١٤ متعلقة بأن الوضع الدولي آنذاك كان يحتم على الحكومة البريطانية ضرورة الدراسة المتأنية لمسألة تزويد جميع دول منطقة الشرق الأوسط بالأسلحة. ولكن الوزارة لم تحسم الأمر نهائياً، حيث أبلغت الملحق العسكري السوري بلندن بأن هناك مداولات لا تزال جارية حول ذلك الموضوع وسيعلمون الحكومة السورية بالقرار النهائي^(٢). كما أن الوزارة قد أبلغت وزيرها في دمشق بذلك موضحة أن هناك آملاً ضئيلاً لإتمام أي صفقة أسلحة في ذلك الوقت لأي دولة لا تربطها معاهدات دفاعية مع بريطانيا^(٣).

كان لهذا التردد البريطاني بل التهرب واختلاق الأعداء والمبررات لتسليم طائرات الميگتور إلى سوريا تأثيره على العلاقات بين البلدين. فقد كرر رئيس الوزراء السوري في مقابلة مع الوزير البريطاني بدمشق في إبريل ١٩٥١م، أن تلك السياسة البريطانية قد دمرت الثقة من قبل قيادات الجيش السوري في البريطانيين وأثارت الشكوك حول قدرتهم، بل ومصادقيتهم بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر السوفياتي. وقد اعترف الوزير البريطاني بشدة الحرج من جراء رفض

(1) (P.R.O.), F.O 371/82829: No. EY1223/7; Minutes by Mr. H.A. Hankey and Mr. Wright, 6th, a nd 11th, April, 1950.

(2) (P.R.O.), F.O 371/82829: No. EY1223/12; Mr. Rhodes's Minutes a nd recommenda - tion about the supply of Air-fighters to Syrian, 29th, August, 1950.

(3) (P.R.O.), F.O 371/82829: No. EY1223/12; Mr. Furlonge's letter to Mr. Pollock, 8th, September, 1950.

حكومته لمطالبهم كما اعترف بأنه غير قادر على إقناع الحكومة السورية بالمبررات التي ساققتها حكومة بلاده لإيقاف تسليم تلك الطائرات. لذا كرر السيد بولوك الطلب من حكومته بإظهار الرغبة على الأقل بتسليم طائرتي التدريب التي انتهت شركة غلوستر من صناعتها^(١). ويلاحظ أن الوزارة قد استجابت لإلحاح وزيرها بدمشق حول موضوع تسليم طائرتي التدريب لسوريا وتأثير حجبها على العلاقات مع الحكومة السورية. اتفقت وجهة نظر وزارة الخارجية مع آراء وزيرها في دمشق بضرورة تفادي الحكومة تدهور علاقاتها مع الحكومة السورية وذلك بإعلان الرغبة على الأقل بتسليم طائرتي التدريب إلى الحكومة السورية^(٢). وقد عُرض موضوع صفقة الطائرات الميتور لسوريا على رئاسة الأركان في ١٠ مايو ١٩٥١، حيث أوصت بإعادة النظر في القرار الخاص بتعليق تسليم طائرتي التدريب من طراز Meteor T.7 السالفة الذكر إلى الحكومة السورية مما يعني إمكانية إتمام صفقة الطائرات الـ ١٢ الأخرى التي سبق وأن تعاقدت الحكومة السورية مع شركة غلوستر البريطانية لتصنيعها^(٣).

شجع هذا الموقف الذي اتخذته رئاسة الأركان، وزارة الخارجية إلى الكتابة من جديد إلى وزارة الدفاع مُبينة أهمية تلك الصفقة وتأثيرها على العلاقات البريطانية مع سوريا. وقد أوردت وزارة الخارجية في رسالتها إلى وزارة الدفاع

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867: Mr. Pollock's telegram No. 93, to the Foreign Office, 19th, April, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91867: No. EY1195/5; Minute's of Mr. P.A. Rhodes on telegram No. 93, 24th, April, 1951.

(3) (P.R.O.), F.O 371/91867: Chiefs of Staff Committee, meeting; C.O.S. (51)80, 10th, May, 1951.

الخلفية التاريخية لتلك الصفقة وظروف تصنيعها حيث أشارت إلى موافقتها على إتمام الصفقة في ٣ نوفمبر ١٩٥٠ واقترحها آنذاك بتسليم ١٢ طائرة مقاتلة لسوريا من طراز Meteor F.8 وطائرتي تدريب من طراز Meteor T.7 ولكن نظراً لمعارضة مجلس العموم في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ لأي اقتراح بإرسال أسلحة لدول الشرق الأوسط، تخلت الوزارة عن توصيتها بخصوص تلك الصفقة. ألحت الوزارة من جديد بضرورة تسليم الحكومة السورية الطائرات التي سبق وأن تعاقدت مع شركة غلوستر لتصنيعها، على الأقل تسليمها طائرتي التدريب التي انتهت الشركة من صناعتهما، وقد أوردت الوزارة وجهة نظرها مدعومة بالكثير من الحجج التي تؤيد الموقف السوري والتي كان من أهمها:

- أ - جاهزية تلك الطائرات عند صدور قرار الحظر.
- ب - تسليم الطائرات إلى السلطات السورية عن طريق ضباط سوريين قدموا خصيصاً لمعاينة الطائرتين وقبلوا بها وكانوا بانتظار تجهيزها للطيران وتثبيت العلم السوري والعلامات السورية عليها عند صدور قرار الحظر.
- ج - من سوء حظ الحكومة السورية إبقاء الطائرتين في بريطانيا بهدف تدريب الطيارين السوريين عليهما من قبل مدربين بريطانيين. والوضع في هذه الحالة واضح تماماً فالطائرات أصبحت سورية، حيث دُفع ثمنها وتسلمها المسئولون السوريون واشتروا حتى التأمين الخاص بذلك.
- د - الإحراج السياسي الذي سيلحق بالمصادقية البريطانية إذا امتنعت الحكومة عن تسليم تلك الطائرتين وما قد يحدثه ذلك من تأثير سلبي على العلاقات بين البلدين^(١).

(1) (P.R.O.), F.O 371/91866 : No. EY1192/25G; letter from the Foreign Office to Ministry of Defence, 31st, July, 1951.

ولكن وزارة الدفاع اعتذرت لوزارة الخارجية عن صعوبة نقض قرار الحظر وتعللت بالحجج السابقة نفسها^(١).

هذه الحجج والمبررات التي كررتها وزارة الدفاع لم تقنع مسؤولي وزارة الخارجية الذين أصرروا على موقفهم المتفهم لموقف الحكومة السورية وقد كتبت وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع مفندة الحجج التي ذكرتها حول سبب عدم إتمام الصفقة، حيث ذكرت الوزارة أن التعلل بأن وزارة الدفاع إذا قبلت بتسليم طائرتي التدريب لسوريا فإن هذا سيجعلهم يقعون تحت مسؤولية أدبية بتسليم الـ ١٢ طائرة الأخرى. وقد ردت وزارة الخارجية على هذه الحجة بأن قضية الـ ١٢ طائرة شأن آخر يمكن مناقشه فيما بعد ولكن موضوع طائرتي التدريب التي استلمها المندوبون السوريون ودفعت الحكومة السورية ثمنها فهي حالة استثنائية وذلك للأسباب والحجج التي أوردتها الحكومة السورية سابقاً، لذا فوزارة الخارجية تؤيد مطلب الحكومة السورية بضرورة تسلمها لطائرتي التدريب^(٢).

بقيت مسألة تسليم طائرتي التدريب لسوريا معلقة، حيث أصرت وزارة الدفاع على موقفها وتمسكت وزارة الخارجية أيضاً برأيها المتفهم للمطالب السورية. وقد وقعت وزارة الخارجية في حرج شديد بخصوص الكيفية التي ستقل بواسطتها اعتذار الحكومة البريطانية عن عدم القدرة على تسليم طائرتي التدريب للحكومة السورية ولكن وزيرها في دمشق السيد بولوك أشار على حكومته بضرورة الاعتذار للحكومة السورية صراحة وشرح الموقف بكل وضوح مع التأكيد على أحقيتهم في

(1) (P.R.O.), F.O 371/91866: No. EY1192/25G; reply from Ministry of Defence to Foreign Office, 4th, August, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91866 : No. EY1192/25G; letter from the Foreign Office to Ministry of Defence, 7th, August, 1951.

تسلم طائرتي التدريب في ظروف مواتية مما يعني أن الباب لم يوصد تماماً أمام مطالب الحكومة السورية بخصوص تلك الصفقة، بل إن هناك إمكانية لبحث الطلب السوري عندما تكون الظروف أكثر ملاءمة^(١).

ظهرت بعض الشواهد مع بداية عام ١٩٥٢م على تغيير في الموقف البريطاني تجاه صفقة طائرات الميتور السالفة الذكر، حيث ظهر مثل ذلك التغير في مواقف بعض الزعماء والساسة البريطانيين المتنفذين من أمثال السير توماس راب (Sir T.Rapp) والوزير البريطاني في دمشق بولوك. وكان السير راب يرى ضرورة تغيير الحكومة البريطانية موقفها بخصوص الحظر على تسليم صفقة الطائرات إلى الحكومة السورية. وقد شاطره الرأي الوزير البريطاني بدمشق السيد بولوك الذي أكد مراراً أن لا سبيل إلى تحسين العلاقات البريطانية مع الحكومة السورية بدون إتمام تلك الصفقة مشدداً على أن إتمامها سيكون له تأثير كبير على تحسين العلاقات بين البلدين بل إنه من وجهة نظر بولوك سيؤدي إلى تقوية النفوذ البريطاني في البلاد^(٢).

لم تكن آراء راب وبولوك وغيرهما بعيدة عن مجرى الأحداث، فقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٥٢م تحسناً ملحوظاً في العلاقات السورية - البريطانية خاصة بعد أن غيرت الحكومة البريطانية موقفها السابق المتحفظ على تسليم سوريا لصفقة طائرات الميتور السالفة الذكر. وقد لوحظ تغير الموقف البريطاني تجاه تلك المسألة ومسألة تسليح سوريا عموماً مع تسلم حزب المحافظين مقاليد الحكم.

(1) (P.R.O.), F.O 371/98931: EY1191/1; Minute by Mr. P.A.Rhodes on telegram No. "23", 24th, January, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371, 98921: dispatch No. 46, from Mr. Pollock to British Secretary of State for Foreign Affairs Sir Anthony Eden, 21st, March, 1952.

وتفهمه لموقف الحكومة السورية. فقد استدعي وزير الخارجية بنفسه السير انطوني إيدن (Anthony Eden) في ٣ أبريل ١٩٥٢م الوزير السوري بلندن إلى وزارة الخارجية وأبلغه شخصياً بقرار الحكومة البريطانية الإفراج عن صفقة طائرات الميتور الـ ١٤ رغم إدراك الحكومة البريطانية ما سيجره عليها هذا القرار من احتجاجات إسرائيلية^(١). ويلاحظ مدى تأثير اللوبي اليهودي في بريطانيا حتى إن الحكومة البريطانية قد أبلغت إسرائيل بقرارها المتعلق ببيع ١٤ طائرة ميتور لسوريا قبل إعلان القرار رسمياً. ولكن هذه المعاملة البريطانية الخاصة لإسرائيل لم تمنع الأخيرة من الاحتجاج على الصفقة بشدة والمطالبة بمعاملتها بالمثل. وقد تبني موقف الحكومة الإسرائيلية الوزير البريطاني في تل أبيب (ف إيفانز) (F. Evays) الذي ادعى أن الإسرائيليين قد فقدوا الصبر مع الحكومة البريطانية وأن أي إيضاح لموقف الحكومة حول تلك الصفقة التي قال (إيفانز) إنها تناقض التزامات بريطانيا تجاه مضمون البيان الثلاثي ١٩٥٠م، لن تكون مقنعة للإسرائيليين. ويقترح إيفانز، تهدئة الموقف الإسرائيلي، بل استرضاء الإسرائيليين بتزويدهم بطائرة أو طائرتين أو إعطائهم بعض الطائرات الأمريكية^(٢).

شجع ذلك التحسن في العلاقات السورية - البريطانية بالإفراج عن صفقة طائرات الميتور، إلى طلب الحكومة السورية مزيداً من الطائرات البريطانية. ويلاحظ هنا أن الحكومة السورية بدأت تصوب وجهتها نحو بريطانيا كمصدر لبناء قوتها الجوية وما يترتب على ذلك من تدريب وخلافه مما يستدعي إرسال بعثات

(1) (P.R.O.), F.O 371/98935: No. EY1223/12. Record of Conversation between British Foreign Secretary and the Syrian Minister, 3rd, April, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371/98935: No. EY1223/15; letter from F.Evans (British Minister at Tel-Aviv) to Mr. A.D.M.Ross, 11th, April, 1952.

عسكرية سورية من الطيارين السوريين وغيرهم من العسكريين إلى بريطانيا . وسيناقش موضوع التدريب في مكان آخر من هذا البحث. تقدمت الحكومة السورية في يناير ١٩٥٣م إلى الحكومة البريطانية بطلب تزويدها ب ٦ طائرات إضافية مقاتلة من طراز ميتور ٩ طائرات مقاتلة ليلية. ولكن الحكومة البريطانية بدأت تكشف في هذه الفترة مشاوراتها مع الحكومة الفرنسية حول مبيعات الأسلحة بما فيها الطائرات إلى سوريا. وقد نتج عن تلك المشاورات التنسيقية بين الطرفين اعتذار الحكومة البريطانية عن تزويد سوريا بمزيد من الطائرات المقاتلة ربما لأن البريطانيين لا يريدون الدخول في سباق مع الحكومة الفرنسية في تلك الفترة حول تسليم سوريا خاصة أنهم يسعون آنذاك إلى الحصول على موافقة فرنسا على تدريب عدد محدود من الطيارين السوريين في مراكز التدريب البريطانية. وقد اعترف المسيو لوك (M.Luc) من وزارة الخارجية الفرنسية خلال محادثاته مع السيد روز (A.D.M.Ross) في أوائل عام ١٩٥٣م بأن مسألة تزويد فرنسا لسوريا بعدد من الطائرات من طراز "أورغانز" (Ouragans) الفرنسية لا يزال معلقاً، مما يدل على أن هناك تنسيقاً فرنسياً بريطانياً محدداً حول حجم وطبيعة الأسلحة التي يمكن بيعها للحكومة السورية^(١).

تقدمت العلاقات السورية البريطانية خطوات إلى الأمام في تلك الفترة، حيث كانت زيارات المسؤولين في كلا البلدين شاهداً على ذلك التحسن، فقد زار وزير التعليم السوري سامي طياره، بريطانيا في أواخر ١٩٥٢م كما قام أرشي روز (A.D.M. Ross) من وزارة الخارجية البريطانية بزيارة إلى دمشق. ويلاحظ ظهور

(1) (P.R.O.), F.O 371/104972: No. EY1023/1. Records of Conversations between Mr. A.D.M. Ross (Foreign Office) and M. Luc of Quai d'Orsay, 15th, January, 1953.

نغمة الرضا من بعض كبار المسؤولين السوريين عن سير العلاقات بين البلدين، حيث اعترف الجنرال الشيشكلي نفسه بالتطور الذي شهدته العلاقات السورية البريطانية وأرجع أهم مسبباته إلى إفراج الحكومة البريطانية عن صفقة الطائرات التي كانت موضع جدل وتردد من قبل الحكومة البريطانية^(١).

التدريب :

شكل موضوع تدريب العسكريين السوريين من الطيارين، ضباط الجيش والشرطة في المدارس ومعاهد التدريب البريطانية مجاًلاً رئيسياً من مجالات العلاقات العسكرية البريطانية السورية. بدأ التوجه السوري في مجال التدريب وجهة بريطانية منذ عام ١٩٤٨م عندما ابتعثت الحكومة السورية ثلاثة من ضباط الشرطة إلى بريطانيا للتدريب على طرق وأساليب التحقيق الجنائي. وتذكر التقارير البريطانية أن أداء أولئك الضباط كان جيداً ومهمتهم كانت مثمرة ولكن الظروف الاقتصادية لسوريا حالت دون إرسال مجموعة أخرى من ضباط الشرطة إلى بريطانيا للتدريب في التخصصات الأمنية المختلفة نظراً لعدم توفر مخصصات كافية في الميزانية السورية لذلك البند^(٢). توالى بعد ذلك البعثات السورية العسكرية إلى بريطانيا ولكن حجم تلك البعثات كان متأثراً بمستوى العلاقة السياسية بين البلدين. ويلاحظ زيادة اهتمام الحكومة السورية بأساليب وطرق التدريب البريطانية خاصة تدريب الطيارين السوريين بعد تقدم الحكومة السورية رسمياً بطلب شراء ١٤ طائرة مقاتلة بريطانية. فقد أرسلت سوريا آنذاك ١٠ طيارين

(1) (P.R.O.), F.O 371/104975: No. EY1051/5; Mr. Garnder's letter dispatch No. 119 to the Marquess of Salisbury, 22nd, July, 1953.

(2) (P.R.O.), F.O 371/82851: No. EY1643/1, from British Consul at Damascus to Foreign Office, 12th, June, 1950.

للتدريب على قيادة الطائرات البريطانية المقاتلة، وذلك في مراكز التدريب التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني ولكن هؤلاء وبعد إكمالهم فقط ١٠ ساعات طيران. أعيدوا دون إتمام مدتهم التدريبية وذلك نظراً لتردد الحكومة البريطانية آنذاك في الماضي قدماً بإتمام صفقة الطائرات المذكورة. قبل ذلك التصرف البريطاني باستياء وسخط من كبار المسؤولين السوريين حتى إن رئيس الوزراء ناظم قدسي قد أظهر استياء حكومته من ذلك التصرف البريطاني كما اشتكى من تلك المعاملة التي عومل بها الطيارون السوريون إلى الجنرال براين روبرتسون في أثناء زيارته لدمشق في أوائل عام ١٩٥١م^(١).

نقل الوزير البريطاني بدمشق السيد بولوك مطالب الحكومة السورية وشكاها من سياسة بريطانيا تجاه تسليح وتدريب العسكريين السوريين. ويبدو أن لتقرير بولوك تأثيراً في إحداث تغيير في سياسة الحكومة بالذات تجاه تدريب العسكريين السوريين. لقد درست رئاسة الأركان وبالحاح من وزارة الخارجية مطالب الحكومة السورية التدريبية وقررت توفير بعض الفرص التدريبية للحكومة السورية. أوصت اللجنة في اجتماعها بتاريخ ٤ مايو ١٩٥١م بدعوة الحكومة السورية لتقديم متطلباتها بخصوص تدريب العسكريين السوريين وذلك من خلال الملحقية العسكرية البريطانية بدمشق أو عبر الملحق العسكري السوري في بريطانيا. ولكن اللجنة وضعت شروطاً لتدريب العسكريين السوريين من أهمها ضرورة تقديم الحكومة السورية معلومات عن طبيعة الجيش السوري من حيث تسليحه وتنظيمه. وهذا هو الشرط نفسه الذي سبق أن وضعه الجنرال روبرتسون لمناقشة مطالب السوريين

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867: No. EY1195/3; report from Mr. Pollock to Mr. G.W. Furlonge, 26th, February, 1951.

التسليحية^(١). وقد قوبل هذا الشرط باعتراض شديد من قبل وزارة الخارجية البريطانية التي وصفته بأنه بعيد عن الحكمة وليس ضرورياً خاصة أن الحكومة السورية قد شرعت فعلياً في إرسال متدربيها إلى بريطانيا. ألحت وزارة الخارجية على وزارتي الدفاع والحرب بهذا الخصوص طالبة تجاهل أو إسقاط تلك الشروط^(٢) كما أن الوزارة قد أرسلت تعليماتها إلى وزيرها في دمشق لإفهام المسؤولين السوريين بأن الحكومة البريطانية مستعدة لإسقاط هذا الشرط المتعلق بالتدريب مقابل تعاون سوريا مع بريطانيا في مسألة دفاعات الشرق الأوسط^(٣).

حرصت الحكومة البريطانية أن لا تدخل في سباق مع الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بتسليح أو تدريب الجيش السوري، لذا عقدت مفاوضات عدة بين البلدين بهدف تنسيق المواقف وتبادل المعلومات حول تلك المسائل. وقد أجرى السيد أرشي روز مباحثات مع المسيو لوك من وزارة الخارجية الفرنسية تمحورت حول موضوعات تدريب العسكريين السوريين وإمدادات الأسلحة الغربية لسوريا. وقد سعت الحكومة البريطانية آنذاك إلى الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على تدريب عدد من الطيارين وضباط الجيش السوري. أبدى المسيو لوك مرونة حول تدريب بريطانيا لعدد محدود من الطيارين السوريين، ولكن كان هناك تردد واضح من قبل حكومته حول الموافقة على تدريب بعض ضباط الجيش السوري في مراكز التدريب

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867: Chiefs of Staff Committee, meeting; C.O.S.(51)80, 10th, May, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91867: No. EY1195/9G; Mr. J.C. Wardrop's Minutes on C.O.S. (51)80, 17th, May, 1951.

(3) (P.R.O.), F.O 371/91867: No. EY1195/9G; Instructions from the Foreign Office to Mr. Pollock, 6th, June, 1951.

البريطانية^(١). تواصلت المحادثات والاتصالات بين المسؤولين في البلدين بهدف التنسيق بخصوص تدريب العسكريين السوريين، حيث عقدت محادثات في أواخر عام ١٩٥٢م بين القنصل البريطاني بدمشق السيد "صموئيل" (A. Sa muel) ونظيره الفرنسي "نيفر" (Negre) حول تدريب الطيارين السوريين في بريطانيا. ويلاحظ أن الحكومة البريطانية لا تمانع على سعي فرنسا لتدريب ضباط الجيش والطيارين السوريين ولكن قنصلها في دمشق أوضح لنظيره الفرنسي أن بعض الطيارين السوريين حتى من خاصة الجنرال الشيشكلي نفسه يختارون بريطانيا مكاناً لتدريبهم. لذا فالحكومة البريطانية تتمنى أن لا يكون هناك أي احتجاج من قبل الحكومة الفرنسية على تلك الرغبة السورية. وقد اعترف السفير البريطاني في دمشق في مباحثات له مع نظيره الفرنسي بمكانة فرنسا في سوريا ولكنه أوضح أن الحكومة البريطانية لن تقبل السعي الفرنسي باحتكار مبيعات الأسلحة لسوريا وما يتبعها من تدريب وتأهيل^(٢).

تواصل التنسيق البريطاني - الفرنسي حول تلك المسألة التي لا تزال فرنسا مترددة حولها، حيث عقد السيد روز جولة أخرى من المباحثات مع الميسو لوك تركزت حول الطلب البريطاني بعدم ممانعة الحكومة الفرنسية تدريب ١٠ طيارين سوريين في مراكز التدريب البريطانية. وقد عارض لوك في البداية ذلك الطلب البريطاني ولكنه تراجع عن معارضته ووعد بالسعي للحصول على موافقة حكومته على ذلك خاصة بعد أن عرف من روز أن الحكومة البريطانية وكما سبق ذكره لن تزود سوريا بالمزيد

(1) (P.R.O.), F.O 371/98932 : No. EY1191/35, record of a meeting between Mr. Ross and Monsieur Luc, 8th July, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371/104982: No. EY1201/1 ; Mr. A. Samuel's letter to Mr. A.D.M. Ross, 30th, December, 1952.

من الطائرات البريطانية المقاتلة. وكان روز يشير بذلك إلى طلب الحكومة السورية في أواخر عام ١٩٥٢م تزويدها بـ ٦ طائرات إضافية من طراز Meteor F.8 المقاتلة^(١). ولكن الموافقة الرسمية الفرنسية تأخرت ما يقارب الشهر مما دفع السيد روز نفسه إلى أن يسافر إلى باريس للحصول على ذلك. وقد تمكن أخيراً من تذليل تلك العقبة في اجتماعه مع السيد لوك وغيره من المسؤولين الفرنسيين في فبراير ١٩٥٢م، حيث سحبت الحكومة الفرنسية رسمياً معارضتها حول تدريب بريطانيا لعشرة من الطيارين السوريين^(٢).

خلال تلك المشاورات والمباحثات المكثفة مع الحكومة الفرنسية كانت الإدارات البريطانية قد بدأت تستعد بالفعل لاستقبال مجموعة الطيارين السوريين، حيث استفسرت وزارة الخارجية من وزارة الطيران عن التكاليف المالية لتدريب الطيارين السوريين. وقد أجابت وزارة الطيران في رسالة تحتوي على قائمة التكاليف المالية المتوقعة لتدريب الطيارين السوريين. ويلاحظ اهتمام وزارة الطيران بهذه المسألة وإظهار التودد للحكومة السورية وذلك بإعطائها تكاليف مخفضة نوعاً ما حيث ذكرت القائمة أن دورة التدريب المتعلقة بالمهام القتالية قد خفضت للطيارين السوريين من ٨٢٧٩ جنيه إلى ٥٠٧٠ جنيه للفرد، بالإضافة إلى ١٨٠٠ جنيه تكاليف متطلبات التدريب من ذخيرة وغيرها من المستلزمات^(٣).

(1) (P.R.O.), F.O 371/104983: No. EY1223/2, letter from Air Ministry to Foreign Office, 12th, January, 1953.

(2) (P.R.O.), F.O 371/104972 : No. EY1023/1; Records of Conversation between Mr. A.Ross and M. Luc etc., 15th, January, 1953.

(3) (P.R.O.), F.O 371/104972: No.EY1023/1; Mr. G.H. Baker's letter to E.J. Barnes, 13th, February, 1953.

بدأ الطيارون السوريون تدريباتهم على الفنون القتالية الجوية في مراكز التدريب التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني مع بداية ١٩٥٣م ولكن، وكما تذكر التقارير البريطانية الرسمية لم تكن تلك الدورة ناجحة، حيث تضافرت الكثير من العوامل التي كان لها تأثير كبير على أداء الطيارين السوريين. شغل هذا الموضوع حيزاً كبيراً من مكاتبات المسؤولين البريطانيين المختصين في وزارات الدفاع، الطيران، الخارجية والمكتب السياسي المرافق لقيادة القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى السفارة البريطانية في دمشق. تعددت المقترحات والاجتهادات وكثر الجدل بين تلك الدوائر المعنية حول الطريقة المناسبة لحل مشكلة الطيارين السوريين التدريبية. ظهرت تلك المشكلة عند إعداد أول تقرير عن سير التقدم التدريبي للطيارين السوريين وذلك بعد انقضاء ستة أشهر على بداية تلك الدورة. لم يكن ذلك التقرير الذي أعدته وزارة الطيران ورفعته إلى وزارة الخارجية، مشجعاً إطلاقاً، مما حتم على وزارة الطيران الاعتذار عن الاستمرار في التدريبات العملية حتى ظهور مؤشرات مطمئنة بعدم حدوث أخطار حقيقية تهدد حياة المتدربين والمدربين خلال فترة التدريبات. كان التقرير يتضمن تقييماً عملياً لتقدم الطيارين السوريين العشرة حيث أوضح التقرير مقتل أحد الطيارين في التدريب في حادثة طيران في مايو ١٩٥٣، إضافة إلى انقطاع طيار آخر عن التدريبات بسبب المرض بينما انسحب طيار ثالث من الدورة لعدم كفايته الجسمانية التي لا تمكنه من قيادة مثل تلك الطائرات. أما الطيار الرابع فقد فشل كما يذكر التقرير في تجاوز امتحان الطيران بعد أن أنهى ٢٤ ساعة من التدريبات. ويذكر التقرير أيضاً أن الطيار الخامس ربما يكون الوحيد المؤهل لإكمال التدريب خاصة أنه أنهى بنجاح ما يقارب ٧٠ ساعة طيران بالإضافة إلى ٢٤ ساعة من التدريبات على الطيران الآلي.

أما البقية فيشير التقرير إلى أنهم يعانون من ضعف أسس التدريب مما استدعى تمديد فترة تدريبهم الأولية بهدف تأهيلهم إلى المستوى المطلوب للطيران. كما أن التقرير قد ركز على ضعف في اللغة الإنجليزية لدى جميع الطيارين السوريين حيث اعتبرها معدو التقرير عقبة رئيسية في تعثر تقدمهم التدريبي^(١).

أربك ذلك التقرير بعض المسؤولين في الحكومة البريطانية بالذات في وزارة الخارجية وذلك؛ لأنهم لا يريدون أن يصدمو الحكومة السورية بتلك النتيجة بالإضافة إلى حرصهم على استمرار تدفق العسكريين السوريين من طيارين وغيرهم على مراكز التدريب البريطانية. ويدرك المسؤولون البريطانيون أن تلك النتيجة ربما تؤدي إلى إحجام الحكومة السورية وترددها عن إرسال مزيد من البعثات العسكرية إلى مراكز التدريب البريطانية. وقد يؤثر هذا على المدى البعيد في صرف الحكومة السورية عن فكرة بناء قوتها الجوية على النمط البريطاني تسليحاً وتدريباً وبالتأكيد ستخدم هذه النتيجة الفرنسيين المنافس التقليدي لبريطانيا بمنطقة الشرق الأوسط. ويلاحظ انشغال المسؤولين البريطانيين في وزارات الخارجية والطيران والدفاع وكذلك السفارة البريطانية بدمشق بهذا الأمر ومحاولة إيجاد حلول عملية ملائمة لمشكلة المتدربين السوريين^(٢). طرحت السفارة البريطانية في دمشق على وزارة الخارجية الكثير من الحلول لمعضلة الطيارين السوريين والتي يمكن إيجازها في الآتي:

أولاً: إعطاء الطيارين السوريين دورات تدريبية أقل مستوى من تلك التي كانت تشترطها وزارة الطيران في تدريباتها المتشددة.

(1) (P.R.O.), F.O 371/104983: No. EY1223/7 Appendix A, Air Ministry report about the progress of the Syrian Pilots, 25th, June, 1953.

(2) (P.R.O.), 371/104983 : No. EY1223/9; Mr. Gardener's letter to A.D.M.Ross, 20th, July, 1953.

ثانياً: إنشاء مركز تدريب في منطقة الشرق الأوسط، واقترحت مالطة كمقر لذلك المركز والتي رأى بعض المسئولين البريطانيين أنها ممكن أن تساهم في حل مشكلة تدريب الطيارين السوريين وغيرهم من دول الشرق الأوسط. وتكشف المراسلات بين السفارة البريطانية في دمشق ووزارة الخارجية عن مدى القلق الذي كان يساور بعض المسئولين البريطانيين تجاه مستقبل العلاقات البريطانية السورية التي شهدت تحسناً ملحوظاً منذ منتصف ١٩٥٢م وبالتحديد بعد إفراج الحكومة البريطانية عن صفقة طائرات الميتور السالفة الذكر. ويفسر المسئولون البريطانيون في السفارة البريطانية والملحقية العسكرية هناك ويتفق معهم بعض مسئولى وزارة الخارجية أن الأسباب الحقيقية وراء فشل دورة تدريب الطيارين السوريين تعود إلى اختيار الحكومة السورية لأولئك الطيارين والذي يزعم البريطانيون أنهم غير قادرين ولا مؤهلين لمواصلة التدريبات. لذا فهم يعذرون المسئولين في سلاح الجو الملكي البريطاني الذين وكما يدعون بذلوا جهداً مضاعفاً مع أولئك الطيارين حتى إن سلاح الجو الملكي البريطاني قد فقد أحد المدربين الذي قتل في حادث في أثناء تلك التدريبات. وبالرغم من ذلك فإن السفارة ويشاطرها الرأي بعض مسئولى وزارة الخارجية يعتقدون أن أساليب تدريبات سلاح الجو الملكي البريطاني كانت متشددة نوعاً ما. أي أن تدريبات سلاح الجو الملكي البريطاني كانت مثالية، فسلاح الجو السوري الناشئ وطياروه لا يحتاجون في تلك المرحلة أن يصلوا إلى مستوى طياري سلاح الجو الملكي البريطاني^(١).

اتفقت وجهة نظر القادة الميدانيين في قيادة القوات البريطانية بمنطقة

(1) Ibid,

الشرق الأوسط مع وجهة نظر السفير البريطاني في دمشق، حيث ركز مكتب الشرق الأوسط، القسم السياسي والقادة العسكريون هناك، على الأهمية السياسية لجعل تدريبات الطيارين السوريين ناجحة، ولكن المكتب رأى ضرورة الاستيضاح من وزارة الطيران عن الأسباب الفعلية للفشل وذلك قبل إبداء أي رأي في الحلول المقترحة من قبل السفارة. ويتفق المسئولون في المكتب السياسي بمنطقة الشرق الأوسط مع آراء القادة العسكريين كالمارشال سبنسر (Spencer)، قائد سلاح الجو الملكي البريطاني بمنطقة الشرق الأوسط بأن المشكلة لا تكمن كما اقترحت السفارة في تخفيض مستوى التدريب التشغيلي للطيارين السوريين ولكنها تتمثل في عدم قدرة أولئك الطيارين على الطيران لأسباب تتعلق باختيارهم وتأهيلهم المبدئي⁽¹⁾.

كان رد وزارة الدفاع وموقفها من الحلول المقترحة من قبل السفارة لحل مشكلة الطيارين السوريين التدريبية، متحفظاً ومغايراً أيضاً لآراء المسئولين في وزارة الخارجية. لقد ركزت وزارة الدفاع في ردها على تلك المقترحات على ضرورة الإيضاح للحكومة السورية ونصحها بتبني برامج تدريبية طويلة المدى تحل المشكلات التي قد يتعرض لها الطيارون السوريون عند انخراطهم في دورات تدريبية مباشرة مع سلاح الجو الملكي البريطاني. وقد استعرضت وزارة الدفاع الحلول المقترحة من قبل السفارة وأبدت موقفها منها والذي تمثل في الآتي:

١ - ترى وزارة الدفاع أن الاقتراح المتمثل بإنشاء مركز لتدريب طياري الشرق الأوسط بمن فيهم الطيارون السوريون ليس جديداً، بل سبق طرحه من قبل قائد سلاح الجو البريطاني ساندرز (Sanders) عام ١٩٥٢م، وكان رأي الوزارة آنذاك أن من الممكن الاستعاضة عن ذلك المركز بالتدريب المباشر في بريطانيا

(1) (P.R.O.), F.O 371/104983: No. 1223/9; Mr. H.S. Stephenson letter to A.J. Gardener, 5th, August, 1953.

وذلك نظراً للتكلفة العالية المتوقعة لإنشاء مثل ذلك المركز. ولكن الوزارة رأت في المشروع إغراءات سياسية تتمثل في إمكانية تعزيزه لنفوذ بريطانيا في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك فوزارتا الدفاع والخارجية تريان أن القرار النهائي والكلمة الأولى والأخيرة حول هذا المشروع تعود إلى وزارة الطيران.

٢ - أما المقترح الثاني الداعي إلى إعطاء الطيارين السوريين دورات تدريبية أقل مستوى من الدورات المعتادة التي ينظمها سلاح الجو الملكي البريطاني، فالوزارة ترى أن هذا الحل غير عملي والوزارة تنصح أن الحل المثالي من وجهة نظرها سيتمثل بالتركيز على تدريب الطيارين السوريين منذ البداية أي القيام بتدريبهم تدريبات أولية لا بد من اجتيازها قبل الانخراط في دورات تدريبية متقدمة كتلك التي يقوم بها سلاح الجو الملكي البريطاني^(١).

تواصلت اقتراحات المسؤولين البريطانيين الرامية إلى إيجاد مخرج لحل مشكلة تدريب الطيارين السوريين. فبالإضافة إلى مقترحات السفارة البريطانية في دمشق التي تبنتها وزارة الخارجية وأشير إليها أعلاه، اقترح ستيفنسون (H.S. Stephenson) من المكتب السياسي المرافق لقيادة القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، إرسال بعثة تدريبية بريطانية إلى سوريا لتدريب الطيارين السوريين هناك. ولكن السفارة البريطانية بدمشق عارضت تلك الفكرة نظراً لآثارها السياسية إذ من المتوقع أن يجعل هذا الحل، إذا نفذ، حكومة الجنرال الشيشكلي عرضة للانتقادات بل وربما الإدعاء بأن الحكومة السورية قد باعت نفسها للمستعمرين إضافة إلى ما سيحدثه هذا من معارضة قوية متوقعة من الحكومة الفرنسية تجاه إرسال مثل تلك البعثة. وقد طُرحت بعض الحلول الأخرى لتلك المشكلة كان من أبرزها إمكانية حث الحكومة

(1) (P.R.O.), F.O 371/104983 : No. 1223/9; Mr. Powell-Jones' Minutes regarding training of the Syrian Pilots, 6th, August, 1953.

السورية للتعاقد مباشرة مع مدربين مدنيين يذهبون إلى سوريا؛ لتدريب الطيارين هناك إضافة إلى الاقتراح المتمثل بإرسال المتدربين السوريين إلى مدارس تدريب أهلية في بريطانيا كتلك التي بمنطقة "هامبل" (Hamble) ثم بعد ذلك إرسال أفضل المتخرجين من تلك المدارس إلى مراكز التدريب التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني^(١).

حسنت وزارة الطيران النقاش الدائر حول مشكلة الطيارين السوريين، حيث أبدت رأيها النهائي في الحلول المطروحة لحل تلك المشكلة؛ فالوزارة تصر على أن الحل الأمثل يتمثل في إرسال بعثة من سلاح الجو الملكي البريطاني إلى سوريا لتدريب الطيارين السوريين هناك وذلك بعد التأكد من قبول الحكومة السورية بالشروط البريطانية المتمثلة في استعداد الحكومة السورية بتحمل كامل نفقات البعثة، والاستخدام الصحيح لتلك التدريبات وكذلك ضرورة تقديم الحكومة السورية طلباً محدداً عن نوع ومستوى التدريب. أما الحلول الأخرى المقترحة فوزارة الطيران ترى أنها جميعاً لا تفي بالغرض. فالاقترح المتعلق بإرسال مدربين مدنيين إلى سوريا لتدريب الطيارين السوريين بالتعاقد، فالوزارة ترى أن مستوى مثل تلك التدريبات لن يكون مرضياً وليس به أي ميزة سوى كونه أقل تكلفة اقتصادية وأقل تأثيراً من الناحية السياسية. أما الاقتراح الداعي إلى إرسال الطيارين السوريين إلى مدارس الطيران الأهلية في بريطانيا، فوزارة الطيران ترى أن هذا الحل ليس الأمثل نظراً لأن مثل تلك المدارس لا تملك معدات خاصة بالتدريب على الطائرات النفاثة المقاتلة، وهذا يعني أن هذا الحل لن يلبي سوى جزء محدود من متطلبات الحكومة السورية^(٢).

(1) (P.R.O.), F.O 371/104983 : No. 1223/12; Mr. Gardener's letter to Mr. P.S. Falla, 26th, August, 1953.

(2) (P.R.O.), F.O 371/104983 : No. EY1223/17; Mr. J.S. Orme's (Air Ministry) letter to Mr. P.S. Falla (Foreign Office), 29th, October, 1953.

أبلغت وزارة الخارجية سفيرها في دمشق السيد غاردنر (A.J. Gardener) بالقرار النهائي لوزارة الطيران والذي يفضل أن الحل لمشكلة الطيارين السوريين يتمثل في إرسال بعثة تدريب بريطانية من سلاح الجو الملكي البريطاني إلى سوريا لتدريب الطيارين السوريين شريطة أن تفي الحكومة السورية بالشروط الواردة أعلاه. وقد أوضحت وزارة الخارجية أن ذلك يمتاز بالكثير من المزايا السياسية والعسكرية مثل تقوية نفوذ بريطانيا السياسي في سوريا وكذلك تمتين العلاقة بين سلاح الجو في البلدين والتأثير البريطاني المتوقع في القوات السورية الذي سيزداد أيضاً تبعاً لذلك. وتدرك الوزارة أن مثل ذلك الحل ربما سيلقى معارضة من الحكومة السورية وقد يعرضها لبعض الانتقادات ولكنه من وجهة نظر وزارة الطيران والخارجية يظل الحل الأمثل من بين الحلول المطروحة⁽¹⁾.

شجع ذلك التعاون بين الحكومتين السورية والبريطانية في مجال تدريب الطيارين فكرة إنشاء ملحق للطيران في السفارة البريطانية بدمشق. وكان هذا المشروع قد اقترح في أكتوبر ١٩٥٢م عندما طلبت سوريا آنذاك تسهيلات تدريبية لطيارها. وقد رأى بعض المسؤولين البريطانيين الذين تبنا مثل هذا المشروع أنه سيكون أحد الحلول العملية لتلبية مطالب الحكومة السورية التدريبية. ويعتبر المخططون العسكريون والسياسيون البريطانيون أن إنشاء مثل تلك الملحقية سيحقق الكثير من الأهداف التي تسعى الحكومة البريطانية إلى تحقيقها في علاقاتها مع سوريا. فمثل هذا المشروع سيساهم في تعزيز مكانة بريطانيا ونفوذها في سوريا، كما سيساعد أيضاً في تدعيم العلاقات العسكرية مع الحكومة السورية والأهم أن

(1) (P.R.O.), F.O 371/104983 : No. EY1223/25; Mr. Falla's letter to Mr. Gardener, 20th, November, 1953.

إنشاء مثل تلك الملحقية سيخدم أغراض بريطانيا الاستخباراتية وذلك بتوفير مزيد من المعلومات عن النظام الحاكم ومراكز قوته ونقاط ضعفه وغيرها من المعلومات الحساسة بالذات المتعلقة بالقوات السورية^(١).

رحبت وزارة الخارجية بالفكرة وكتبت إلى وزارة الطيران بهذا الخصوص داعمة ومزينة لمزاياها السياسية والعسكرية^(٢). ويبدو أن وزارة الطيران أيدت مشروع إنشاء ملحقية للطيران لسفارة بريطانيا في دمشق، حيث كتبت إلى وزارة الخزانة مؤيدة وموضحة المزايا العسكرية لإنشاء مثل تلك الملحقية^(٣). ولكن هذا المشروع اصطدم بعقبة معارضة وزارة الخزانة التي اعترضت على فتح مثل تلك الملحقية بحجة أن حجم القوات السورية الجوية وعدد الطائرات التي اشترتها من بريطانيا لا يبرر فتح مثل تلك الملحقية. ولكن وزارة الخزانة اقترحت كحل بديل انتداب أي ملحق للطيران من سفارات بريطانيا في الدول المجاورة، للقيام بالمهام التي لا يستطيع الملحق العسكري البريطاني في سوريا القيام بها^(٤). وقد تخلت وزارة الخارجية عن هذا المشروع وذلك لأن السفارة البريطانية بدمشق فضلت الإبقاء على الوضع القائم وفضلته على تكليف ملحق غير متفرغ كما اقترحت وزارة

(1) (P.R.O.), F.O 371/104989 : No. EY1911/2; memorandum by Mr. A.D. M. Ross regarding proposed appointment of an Air Attache at Damascus, 3rd, February, 1953.

(2) (P.R.O.), F.O 371/104989 : No. 1911/2 ; Mr. A.D.M. Ross's letter to Captain, D.W. Bayne (Air Ministry), 7th, February, 1953.

(3) (P.R.O.), F.O 371/104989 : No. EY1911/2(A), Mr. W.F. Connolly's letter to Mr. D. McKean (Treasury Chambers), 3th, March, 1953.

(4) (P.R.O.), F.O 371/104989 : No. EY1911/3; Mr.A.D.M. Ross' letter to Mr. Gardener, 1st, May, 1953.

الخزانة ذلك. ولكن الباب لم يوصد تماماً أمام طرح مثل ذلك المشروع مستقبلاً عندما تكون الظروف المالية أكثر ملاءمة^(١).

شمل تدريب العسكريين السوريين إلى جانب الطيارين تخصصات أخرى وذلك نتيجة لتوطد العلاقة السورية - البريطانية. وقد تقدمت الحكومة السورية في أكتوبر ١٩٥٣م بقائمة جديدة من المتدربين السوريين في تخصصات مختلفة شملت الآتي:

| م | التخصصات | عدد المتدربين |
|----|-----------------------------|---------------|
| ١ | ميكانيكا الطيران | ١ |
| ٢ | ضباط الجيش | ١ |
| ٣ | ضباط التحكم في حركة الطيران | ٣ |
| ٤ | آلات دقيقة | ١ |
| ٥ | كهرباء | ٢ |
| ٦ | ماكينات | ١ |
| ٧ | هندسة ميكانيكية | ٥ |
| ٨ | الإشارة | ١ |
| ٩ | تقنية الطيران | ١٠ |
| ١٠ | نظريات الطيران | ٧ |
| ١١ | القتال الجوي | ٣ |
| ١٢ | تدريب طيارين جدد | ٧ |

(1) (P.R.O.), F.O 371/104989 : No. EY1911/6; Mr. P.S. Fallah to Mr. A.J. Gardener, 16th, September, 1953.

وقد وافقت وزارة الدفاع البريطانية على متطلبات الحكومة السورية التدريبية في التخصصات المشار إليها أعلاه ماعدا الفرص التدريبية في العمليات الجوية بحجة أن تلك الدورات مقصورة فقط على البريطانيين^(١).

القواعد و فرق الاستطلاع الجوية

تكشف الوثائق البريطانية بكل وضوح أن الحكومة البريطانية قد سعت للحصول على قواعد ل سلاح الجو الملكي البريطاني في الأراضي السورية. بدأت الاتصالات الأولية واستكشاف موقف الحكومة السورية حول تلك المسألة الحساسة منذ يونيو ١٩٤٩م، حيث فاتحت الحكومة البريطانية الجنرال حسني الزعيم في إمكانية الحصول على قواعد ل سلاح الجو الملكي البريطاني أو على الأقل استقبال فريق للاستطلاع والتصوير الجوي في الأراضي السورية. ويزعم البريطانيون أن الجنرال الزعيم أبدى استعداداً لبحث تلك المسألة والتي كان يهدف من ورائها حماية أنابيب النفط المارة عبر الأراضي السورية. ولكن يلاحظ أن الزعيم كان يريد مقايضة ذلك بالحصول على الأسلحة البريطانية. ثم اقترح البريطانيون بعد ذلك إرسال بعثة عسكرية لدراسة المشروع على أرض الواقع ومحاولة استكشاف المطارات والمواقع التي يمكن استخدامها مستقبلاً من قبل سلاح الجو الملكي البريطاني. ويلاحظ أن الجنرال السوري بدأ يتراجع عن وعوده للبريطانيين حيث قال: إنه لم يقصد أو ينو قط أن يحتل البريطانيون تلك القواعد أو المواقع ويبقون فيها وقت السلم وإنما كان يفكر في طلب المساعدة واستخدام تلك المطارات أو القواعد من قبل سلاح الجو الملكي البريطاني وقت الأزمات والحروب. وكان الزعيم في وعوده

(1) (P.R.O.), F.O 371/104989 : Enclosure to Mr. Montagu-Pollock's letter No. 1910/8/53 to Mr. A.D.M. Ross, 19th, May, 1953.

واتصالاته مع البريطانيين حول تلك المسألة شديد الحذر حيث تمت الاتصالات بسرية تامة كما كانت الوعود شفوية أيضاً، فهو لم يلزم نفسه أو حكومته بأي وعد صريح مكتوب حول تلك المسألة^(١).

أثير هذا الموضوع من جديد عام ١٩٥٠م حيث أبدى آنذاك رئيس الوزراء السوري خالد العظم، ووفقاً للوثائق البريطانية، استعداد الحكومة السورية لبناء المطارات العسكرية التي سبق وأن طلبت بناءها وزارة الطيران البريطانية في عهد الجنرال حسني الزعيم. وقد نقل تلك الرغبة الوزير السوري في لندن السيد آدموند الحمصي (E. Homsy) في أثناء مقابله مع رئيس القسم الشرقي بوزارة الخارجية البريطانية. وقد ذكر الحمصي أنه كُلف من قبل رئيس الوزراء السوري بنقل تلك الرغبة إلى الحكومة البريطانية. كما أشار الحمصي أيضاً في تلك المقابلة أنه فهم من تعليمات حكومته أنها مستعدة أيضاً لاستقبال فريق استطلاع من وزارة الطيران البريطانية وخبراء سلاح الطيران الملكي البريطاني لدراسة تلك المسألة عن كثب والمساهمة الفنية البريطانية في بناء تلك المطارات^(٢).

هذا الموقف السوري من فكرة بناء بعض المطارات والقواعد العسكرية على الأراضي السورية والتي يمكن استخدامها من قبل سلاح الجو الملكي البريطاني عند الضرورة، قد ورد في مذكرات رئيس الوزراء السوري آنذاك خالد العظم، الذي أُلح إلى إمكانية قبول العرب بفتح الموانئ العربية أمام الغرب من مرفأ بيروت إلى

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/2; records by Mr. P.A. Rhodes about the R.A.F. Reconnaissance in Syria, 21st, February, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/82801 : No. EY1052/1 ; record of a meeting of Mr. Furlonge with Mr. E. Homsy (Syrian Minister at London), 25th, February, 1950.

اللاذقية شريطة أن يكون الغربيون عامة والأمريكيون بصفة خاصة في وفاق مع العرب وبالذات مع حكومتي سوريا ولبنان^(١).

أخذت الحكومة البريطانية ما قاله السيد حمصي مأخذ الجد حيث عُرض الموضوع على رئاسة الأركان البريطانية والتي رحبت بالفكرة بشرط أن لا تتحمل الحكومة البريطانية أي نفقات تتعلق ببناء أي مطارات في الأراضي السورية. ولكن في الوقت نفسه أوصت رئاسة الأركان بأن تحت الحكومة البريطانية وتشجع الحكومة السورية ببناء تلك المطارات على نفقتها الخاصة كما أنها رحبت أيضاً بفكرة إرسال فريق استطلاع بريطاني من سلاح الجو الملكي إلى سوريا لدراسة المشروع عن قرب وتقديم أي مشورة فنية يمكن أن تحتاجها الحكومة السورية. ووفقاً لتوصيات رئاسة الأركان أرسلت وزارة الخارجية تعليمات محددة لوزيرها بدمشق تضمنت مايلي:

- ١ - التأكد من أن الحكومة السورية ستتحمل نفقات بناء تلك المطارات.
- ٢ - التأكد من استعداد الحكومة السورية لاستقبال فريق الاستطلاع التابع لسلاح الجو الملكي البريطاني. وقد ادعى بعض المسؤولين البريطانيين أن رئيس الوزراء السوري خالد العظم، آنذاك أجابهم بأن حكومته ترغب في بناء مثلث من القواعد والمطارات، وبمساهمة فنية بريطانية، يكون أحد أضلاعه في اللاذقية وضلعه الثاني في دمشق بينما ضلعه الثالث بمنطقة الجزيرة. وقد أكد رئيس الوزراء السوري أن حكومته ستتحمل على نفقتها الخاصة تكاليف بناء تلك المطارات ولكنهم (السوريون) يريدون مشورة فنية غير رسمية من الحكومة البريطانية بخصوص أصلح الأماكن لإنشاء مثل تلك المطارات. وقد وافق وزير

(١) خالد العظم . مذكرات خالد العظم، المجلد الثاني، ج ٢ - بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢م، ٢٣٦، ٢٣٧.

الخارجية البريطاني هيربرت موريسون (H. Morrison) على تقديم المشورة الفنية للحكومة السورية شريطة عدم تحمل الحكومة البريطانية أي التزامات مالية من جراء ذلك. كما وافق بعد موافقة رئاسة الأركان على إرسال فريق الاستطلاع التابع لسلاح الجو الملكي البريطاني إلى الأراضي السورية. وقد أوضح وزير الخارجية البريطاني ضرورة إفهام الحكومة السورية بأن تقديم المشورة الفنية لسوريا لا يلزم حكومته بأي التزامات مالية أو إرسال أي طائرات فيما بعد للطيران من تلك المطارات أو استخدامها للدفاع عن سوريا في أوقات الحروب والطوارئ. كما أن وزير الخارجية البريطاني أوضح للحكومة السورية عدم إمكانية عودة الخبراء البريطانيين إلى سوريا أو بقائهم فيها لتقديم المشورة الفنية خلال مراحل تنفيذ ذلك المشروع.

وقد أثير هذا الموضوع مرة أخرى في يونيو ١٩٥٠م بعد تولي ناظم القدسي، رئاسة الوزراء خلفاً للعظم ولكن لم يحصل أي تقدم في تلك المسألة؛ لأن القدسي قد أجاب البريطانيين بأنه لم يتمكن من العثور على أي أثر أو ذكر لذلك المشروع. وقد أكد القدسي أن أوراق المشروع ربما فقدت ولكن وكما سبق ذكره كان ذلك المشروع والاتصالات مع البريطانيين حوله منذ عهد الزعيم سرية لذلك لم يحتفظ الساسة السوريون منذ عهد الزعيم بأي سجل رسمي حوله، كما أن هناك دلائل أيضاً أن الجنرال أديب الشيشكلي، ووزير دفاعه آنذاك أكرم الحوراني كانا يعارضان بشدة مثل ذلك التوجه. ويلاحظ ربط المسؤولين السوريين في جميع مراحل المفاوضات حول تلك المسألة بين التقدم في فريق الاستطلاع الجوي البريطاني وموضوع المطارات والقواعد وبين حصول الحكومة السورية على الأسلحة البريطانية، حتى إن أحد المسؤولين البريطانيين قد خلص إلى عدم حصول أي تقدم

في ذلك المشروع من دون الموافقة البريطانية على تزويد سوريا بالأسلحة^(١). ويلاحظ أنه بالرغم من تلك المتابعة البريطانية المستمرة لموضوع القواعد؛ إلا أن تلك المسألة لم تحظ باهتمام من قبل المسؤولين السوريين، مما جعل الوزير البريطاني في دمشق يطلب من وزير الدفاع السوري تحريك ذلك المطلب البريطاني^(٢). بالرغم من ذلك التلكؤ السوري، فقد تابعت الحكومة البريطانية موضوع زيارة فريق الاستطلاع البريطاني وتوفير قواعد جوية لبريطانيا في الأراضي السورية، حيث أثير هذا الموضوع للمرة الثالثة خلال زيارة الجنرال براين روبرتسون لسوريا في فبراير ١٩٥١م. وقد كان رد رئيس الوزراء السوري، ناظم القدسي على ذلك واضحاً وصريحاً، حيث ربط بين حصول تقدم في تلك المسألة وبين استجابة الحكومة البريطانية لمطالب سوريا التسليحية. ووفقاً لتقارير الوزير البريطاني في دمشق طلبت الحكومة السورية تأجيل البت في تلك المسألة حتى يتم التوصل إلى اتفاقية عامة حول مجمل المواضيع المطروحة للبحث بين الحكومتين^(٣).

ومن الجدير ملاحظته، تراجع الحكومة السورية عن المرونة التي سبق أن أبدتها حول تلك المسألة إبان عهد الزعيم، حيث أوضح رئيس الوزراء السوري لوزير بريطاني في دمشق أن من الصعب على أي حكومة سورية السماح بإقامة قواعد بريطانية على الأراضي السورية. ولكن من الممكن أن يبني السوريون مطارات وقواعد على نفقتهم الخاصة بمساعدة فنية بريطانية، كما أنهم مستعدون لاستقبال وفود بريطانية عسكرية

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/2; records by P.A.Rhodes regarding R.A.F. reconnaissance etc, 21st, February, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/82819 : No. EY1193/7, Mr. Pollock's Despatch,, No. 159 to C.R. Attlee, 30th, September, 1950.

(3) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/3; report from Mr. Pollock to Mr. Furlonge, 26th, February, 1951.

في سوريا أو إرسال ضباط سوريين للتدريب في مراكز التدريب البريطانية^(١).
عرض مشروع طلب الحصول على قواعد لبريطانيا في سوريا على رئاسة الأركان
في مايو ١٩٥١م وكانت توصية رئاسة الأركان كسابقتها غير متحمسة للفكرة حيث
اقتُرحت أن من الأفضل تشجيع الحكومة السورية ببناء تلك القواعد والمطارات على
نفقتها الخاصة وبمساعدة فنية من الحكومة البريطانية^(٢). ويبدو أن ذلك التردد
السوري منذ البداية بقبول فكرة تقديم تسهيلات عسكرية كالقواعد مثلاً أو
استقبال فرق استطلاع جوية بريطانية ثم رفض الفكرة صراحة في عهد الجنرال
الشيشكلي، قد أدى إلى عزوف الحكومة البريطانية عن تلك الفكرة، بل على النقيض
من ذلك فقد لخصت وزارة الخارجية في تعليمات أرسلتها إلى وزيرها في دمشق
في يونيو ١٩٥١م بأن الأهمية والمكانة الإستراتيجية لسوريا في منطقة الشرق الأوسط
لا تستدعي حصول بريطانيا على تسهيلات أو قواعد في أراضي تلك الدولة بالذات
في أوقات السلم ولكن الحكومة البريطانية لا ترى بأساً في تشجيع الحكومة على
بناء قواعد ومطارات على نفقتها مع توفير خبرة بريطانية ولكن بدون إلزام الحكومة
البريطانية بأي التزامات مالية أو عسكرية جراء تنفيذ تلك المشروعات^(٣).

دفاعات الشرق الأوسط ومحاولة استقطاب سوريا

سعت الحكومة البريطانية منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين إلى
استقطاب أكبر عدد ممكن من دول منطقة الشرق الأوسط إلى معسكرها الرامي

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : Mr. Pollock's telegram No. 93 to the Foreign Office, 19th, April, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91867 : Chiefs of Staff Committee, Meeting; C.O.S. (51)80, 10th, May, 1951.

(3) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/9G; Instructions from the Foreign Office to Mr. Pollock, 6th, June, 1951.

إلى تكوين منظومة دفاعية من دول المنطقة بمساعدة وتحالف وتسليح الدول الغربية وذلك لمواجهة ما عرف بالخطر السوفيياتي المزعوم في منطقة الشرق الأوسط وقد عرفت تلك المنظومة بدفاعات الشرق الأوسط، حيث كانت سوريا إحدى الدول التي كانت هدفاً للاستقطاب من قبل الحكومة البريطانية.

بدأت الاتصالات والتهيئة لجر سوريا للتحالفات البريطانية المسماة دفاعات الشرق الأوسط منذ عهد حسني الزعيم، حيث كما سبق ذكره حاول البريطانيون الحصول على مواقع لقواعد لهم أو على الأقل فرق للاستطلاع الجوي في الأراضي السورية والتي يأملون أن يكون لها دور فيما بعد في دفاعات الشرق الأوسط المقترحة. وبالرغم من أن تلك المحاولات لم تسفر عن نتيجة ملموسة آنذاك في عهد الزعيم أو الجنرال الحناوي أو الشيشكلي من بعده، إلا أنه يلاحظ أن هناك استعداداً من قبل بعض القادة السوريين، ووفقاً للمصادر البريطانية، إلى التعاون مع بريطانيا في المجالات الدفاعية مقابل إظهار الحكومة البريطانية الرغبة في تسليح الجيش السوري. وتذكر الوثائق البريطانية أن أول حديث جدي من قبل المسؤولين السوريين عن رغبة سوريا لأداء دور في دفاعات الشرق الأوسط تمثل في إفاد رئيس الوزراء السوري خالد العظم عام ١٩٥٠م وزيره في بريطانيا السيد إدموند حمصي ليظهر لبعض المسؤولين البريطانيين رغبة الحكومة السورية في إقامة نوع من الاتفاقية أو التفاهم الدفاعي مع بريطانيا وكما سبق ذكره ، فإن حمصي قد أوضح للسيد جيفري فيورلنغ (G. Furlonge) من وزارة الخارجية البريطانية رغبة حكومته في البدء ببناء المطارات التي سبق أن طلبت بناءها وزارة الطيران البريطانية كما أن حكومته أيضاً كانت مستعدة لاستقبال فريق استطلاع تابع لسلح الجو الملكي البريطاني في الأراضي السورية^(١).

(1) (P.R.O.), F.O 371/82801 : No. EY1052/1; Record of Mr. Furlange's meeting with Mr. E. Homsy (Syrian Minister at London), 25th, February, 1950.

اهتم البريطانيون وعلى أعلى المستويات بالمقترحات والرغبة السورية التي نقلها الوزير السوري والتي تزعم الوثائق البريطانية أنها تمثل توجه رئيس الوزراء السوري خالد العظم، حيث قام قائد البحرية البريطانية الأدميرال السيرجون كاننهام بزيارة إلى سوريا في مارس ١٩٥٠م وأجرى محادثات مع رئيس الوزراء السوري خالد العظم تطرقت من ضمن موضوعات أخرى إلى مسألة رغبة سوريا في التباحث مع بريطانيا حول دفاعات الشرق الأوسط. أولى المسئولون البريطانيون في وزارة الخارجية وغيرها من الدوائر ذات العلاقة اهتماماً خاصاً بما ورد في تقرير السير كاننهام بالذات الكيفية والأفكار التي طرحها خالد العظم حول الدفاع عن سوريا وعن الدور الذي يمكن أن تساهم به بريطانيا في بناء تلك الدفاعات. واتضح ذلك الاهتمام الرسمي البريطاني في إحالة وزارة الخارجية لهذا الموضوع إلى رئاسة الأركان وطلب دراسته دراسة جدية^(١). ولكن يلاحظ أن بقية المسئولين البريطانيين قد حملوا رغبة خالد العظم في التباحث معهم أكثر مما تحتمل وفسروها تفسيراً متعجلاً. فتلك الرغبة السورية لم تكن سوى استجلاء غير رسمي للموقف البريطاني في حالة تعرض سوريا لخطر هجوم سوفياتي أو في حالة اقتراب السوفييات، إذا حدث ذلك، من حدودها الشمالية أو الشمالية الشرقية. وقد أظهر العظم في مقابلة له فيما بعد مع الوزير البريطاني في دمشق شكوكاً وتخوفاً من رغبة البريطانيين في صد أي هجوم سوفياتي بل إن العظم كان يعتقد أن البريطانيين مهتمون بالدفاع عن مصر وقناة السويس بالذات وغير مكترئين كثيراً ببدء أي خطر سوفياتي محتمل على المناطق الواقعة شمال قناة السويس. وقد أزعج هذا الاستنتاج من قبل زعيم سوري كبير بحجم خالد العظم المسئولين البريطانيين وفي مقدمتهم الوزير

(1) (P.R.O.), F.O 371/82823 : Mr. Wright letter to Sir Jhon Cunningham, 15th, March, 1950.

البريطاني في دمشق بولوك الذي كتب تقريراً إلى حكومته ينصحها بوجوب إظهار الرغبة البريطانية بالدفاع عن الأراضي السورية ضد أي خطر سوفياتي محتمل. ولكن المسؤولين السوريين ينظرون إلى التعاون مع الغرب وبريطانيا بالذات بحذر شديد مثلهم في ذلك مثل نظرة معظم الدول العربية، حيث أظهروا صراحة للمسؤولين البريطانيين أن أي تعاون أو تنسيق دفاعي مع بريطانيا وحلفائها يجب أن يتم في إطار الإجماع العربي ومن خلال مؤسسات العمل العربي المشترك وفي مقدمتها جامعة الدول العربية^(١).

الجدير بالملاحظة أن الزعيم السوري خالد العظم قد عبر في مذكراته عن رأيه بصراحة حول دفاعات الشرق الأوسط. وقد حدد العظم عدداً من الشروط لابد من توفرها لإقامة صداقة حقيقية بين العرب والغرب والتي لخصها فيما يلي:

١ - الوقوف موقف الحياد في أي نزاع عربي يهودي وحل الخلافات وفقاً لمبادئ الحق والعدل.

٢ - الحيلولة دون وقوع أي اعتداء يشنه اليهود على أي بلد عربي.

٣ - السماح للدول العربية بشراء الأسلحة الغربية بدون شروط وذلك للدفاع عن النفس ضد أي اعتداءات يهودية محتملة. وقد شدد العظم على أن العرب - وبدون تحقيق تلك الشروط ، لن يسايروا السياسة الغربية، ويجعلون من بلدانهم مسرحاً لحرب سببها تضارب المصالح والتنازع على سيادة العالم بين الروس والدول الغربية^(٢).

(1) (P.R.O.), F.O 371/82800: No. EY1054/15; Mr. Pollock's report to Mr.G.W. Furlonge, 2nd, November, 1950.

(٢) خالد العظم. مذكرات خالد العظم، المجلد الثاني، ج٢، مصدر سابق، ' ٢٣٧ .

كانت دفاعات الشرق الأوسط والترتيبات البريطانية لها الهدف الأساس لزيارة الجنرال براين روبرتسون، قائد القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط لسوريا في أوائل عام ١٩٥١م. لقد سبق تلك الزيارة محاولات بريطانية لاستكشاف واستعداد السوريين للتعاون مع بريطانيا على خلفية أهدافها الرئيسية في المنطقة الرامية إلى إقامة منظومة دفاعات الشرق الأوسط الموجهة للخطر السوفيياتي المزعوم. وضمن تلك المحاولات التقى بعض المسؤولين البريطانيين عدداً من القادة السوريين المدنيين والعسكريين، حيث التقى الوزير البريطاني في دمشق رئيس الوزراء السوري ناظم القدسي في أكتوبر ١٩٥٠م بهدف استجلاء موقف سوريا من إمكانية زيارة قائد القوات البريطانية لسوريا للتباحث حول مساهمة سوريا ودورها في دفاعات الشرق الأوسط. ثم تبع ذلك لقاءات عدة لنفس الغرض بين الوزير البريطاني والجنرال أديب الشيشكلي ورئيس أركان الجيش السوري الجنرال أنور بانود في نوفمبر ١٩٥٠م. ثم تكثفت الاتصالات العسكرية بعد ذلك المتعلقة بترتيبات زيارة الجنرال روبرتسون، حيث تقابل الوزير البريطاني في دمشق وملحقه العسكري مع الجنرال فوزي سلو في ديسمبر ١٩٥٠م وتباحثا حول ما يمكن أن تطرحه الحكومة السورية من نقاط تتعلق بدفاعات الشرق الأوسط عند زيارة الجنرال روبرتسون لدمشق المرتقبة في فبراير ١٩٥١م. ويلاحظ يقظة كبار الساسة والقادة العسكريين السوريين لأهداف ونوايا بريطانيا من دفاعات الشرق الأوسط وانعكاساتها على المنطقة، حيث أخرج الجنرال سلو الوزير البريطاني وملحقه العسكري عندما ألح عليهم في السؤال عن مكانة إسرائيل ودورها في دفاعات الشرق الأوسط وبالذات السؤال عن آراء الجنرال روبرتسون حيال ذلك. وقصد المسؤول السوري واضح هنا وإن لم يصرح به حيث أراد أن يوضح للوزير البريطاني

أن سوريا وغيرها من الدول العربية لا يمكن أن تساهم مساهمة فعلية مباشرة في دفاعات الشرق الأوسط التي ترعاها بريطانيا بوجود إسرائيل كعضو ضمن تلك الدفاعات. إضافة إلى السؤال المحرج الذي أراد أن يلمح إليه المسئول السوري المتمثل في موقف بريطانيا في حالة انضمام الدول العربية بما فيها سوريا إلى تلك الدفاعات إذا تعرضت لاعتداء من قبل إسرائيل؟ هذا السؤال المحرج والإلحاح من قبل الجنرال السوري أوقع الوزير البريطاني في مأزق، حيث لم يستطع أن يجيب عليه إلا بالتهرب من الإجابة بحجة أن مثل هذا السؤال يمكن أن يوجه إلى الجنرال روبرتسون عند قدومه إلى سوريا^(١).

لقد كانت شكوك السوريين حول ازدواجية السياسة البريطانية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بإسرائيل صحيحة، حيث ثبت أن بريطانيا آنذاك كانت تخطط لإشراك إسرائيل في دفاعات الشرق الأوسط مع وجود دول عربية في تلك المنظومة^(٢). قام الجنرال براين روبرتسون بزيارته إلى سوريا بعد أن استكملت المشاورات الهادفة لإنجاح تلك الزيارة، حيث مكث في سوريا يومين ٦ - ٨ فبراير ١٩٥١م وقد صدر بيان رسمي متحفظ من الحكومة السورية عن تلك الزيارة، عكس عدم تحمس

(1) (P.R.O.), F.O 371/82819 : No. EY1193/9; Mr. Pollock's letter to Mr. G. Furlonge, 18th, December, 1950. And No. EY/054/15, Mr. Pollock's report to Furlonge, 2nd, November, 1950.

And also in the same file, No.EY1054/16; the report by Lieutenant Colonel, Hamer (British Military Attache at Damascus), to the War Office, 13th November, 1950.

(٢) ضاوي عواض السلمي. مكانة إسرائيل في تحالفات بريطانيا الدفاعية بمنطقة الشرق الأوسط، ١٩٥٠-١٩٥٤م، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب - ١٥م، الآداب (١)، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ١٤٩-١٩٦.

المستولين السوريين كثيراً للأفكار والمقترحات التي طرحها الجنرال البريطاني والمتعلقة بالترتيبات الدفاعية حول ما عرف بدفاعات الشرق الأوسط. كان ذلك البيان السوري المقتضب قد وصف الزيارة بأنها ودية، تناول فيها الجانبان بالبحث أوضاع المنطقة، وشدد البيان على أن الطرفين لم يلتزما أو يتعهدا لبعضهما بأي التزام، كما لم يسأل أي من الطرفين الطرف الآخر بأي تعهد وتبعاً لذلك لم يعط أي من الطرفين وعداً أو التزاماً للطرف الآخر^(١). ويعكس هذا البيان عدم تعويل السوريين على نتائج تلك الزيارة إضافة إلى أنه يلقي بظلال من الشك حول الأهداف البريطانية وراءها. وقد رصد الوزير البريطاني في دمشق استجابة الرأي العام السوري بالذات الصحافة لنتائج تلك الزيارة والتي أبرزت مظاهر الاحتجاج الشعبي خاصة من قبل الطلاب والمثقفين والتي بدأت منذ وقت مبكر أي قبل وصول القائد البريطاني لدمشق بأسبوع على الأقل. ولاحظ الوزير البريطاني قيام مظاهرات مناهضة للزيارة في اليوم الذي وصل فيه الجنرال البريطاني لدمشق حيث كان واضحاً في تلك الاحتجاجات والعرائض مناهضة فئات من المثقفين، المحامين والطلاب وشكوكهم في نوايا الحكومة البريطانية. كما رصد الوزير البريطاني التظاهرات التي قامت ضد الزيارة في اليوم السابق في الكثير من المدن السورية كدمشق وحمص من قبل الطلاب الذين تظاهروا معارضين للزيارة وتعدى ذلك الاحتجاج السلمي إلى المصادمات بين المتظاهرين من طلاب الثانوية وغيرهم وبين قوات الشرطة^(٢).

- (1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : Statement issued by the Syrian Government about the conclusion of the visit of General Robertson to Damascus, 8th, February, 1951.
- (2) (P.R.O.), F. O 371/91867 : No. EY1195/1; report from Mr. Pollock to the British Secretary of State for Foreign Affairs Mr. Ernest Bevin, 12th, February, 1951.

كانت نتائج زيارة الجنرال روبرتسون من الوجهة الرسمية البريطانية والسورية متواضعة جداً، حيث يلاحظ عدم التقاء الطرفين في وجهة النظر حيال الموضوعات الرئيسية المطروحة للبحث فهي كما نظر إليها البريطانيون زيارة استطلاعية كما أن المسؤولين السوريين لم يكونوا متفائلين كثيراً بنتائجها إذ صرح رئيس الوزراء السوري ناظم قدسي بأن نجاح الزيارة يتوقف على الخطوات العملية التي ستتبعها وما تحمله من إيجابيات لسوريا. وكما سبق ذكره كان السوريون حريصين على ربط أي تعاون دفاعي أو تسسيق مع بريطانيا بإظهار بريطانيا الرغبة في تسليح الجيش السوري. أمّا الجنرال البريطاني فلم يلزم بلاده بأي وعد حيال الكثير من المطالب السورية الملحة كالتسليح مثلاً وقد ظهر ذلك في عدم إعطاء الجنرال البريطاني جواباً محدداً عندما سألته وزير الدفاع السوري الجنرال فوزي سلو عن تقديره لعدد الفرق السورية العسكرية التي يمكن أن تساهم بها سوريا ضمن دفاعات الشرق الأوسط، حيث كان رده مائعاً خاصة عندما أجاب بأن تحديد عدد تلك الفرق غير ممكن قبل إظهار الحكومة السورية رغبتها المساهمة في خطط بريطانيا الدفاعية في المنطقة. وقد كرر وزير الدفاع السوري شكوك بلاده حول رغبة بريطانيا الجدية والصادقة بالدفاع عن سوريا، وعما إذا كان البريطانيون سيركزون دفاعاتهم شمالاً لتتعدى الدفاع عن قاعدة قناة السويس الإستراتيجية. ولكن الجنرال البريطاني أنكر ذلك ورد برد عام بأن بلاده مهتمة بصد الخطر السوفياتي إلى أبعد نقطة في شمال منطقة الشرق الأوسط. ويلاحظ اهتمام الجنرال البريطاني بموضوع الاستطلاع الجوي والقواعد التي سبق أن طرحت فكرتها في عهد الزعيم، حيث تطرق البحث خلال تلك الزيارة الاستكشافية عن موقف سوريا من تلك المسألة. وكان هناك انطباع لدى المسؤولين البريطانيين بما فيهم الجنرال روبرتسون والوزير البريطاني

في دمشق بأن الحكومة السورية لن تلتزم بتقديم أي تسهيلات لدفاعات الشرق الأوسط إلا من خلال اتفاقية بين البلدين ربما يكون من ضمن شروط السوريين فيها إظهار الحكومة البريطانية الرغبة بتسليح الجيش السوري. وقد امتنع الجنرال البريطاني عن إعطاء ذلك الوعد للمسؤولين السوريين قبل الحصول على معلومات دقيقة عن تشكيلات الجيش السوري وتسليحه وتدريبه وغيرها من المعلومات السرية التي يعتبرها المسؤولون السوريون من المحظورات؛ لأنها تدخل ضمن السيادة التي لا يمكن التفريط بها. وقد تهرب الجنرال الشيشكلي من الالتزام بهذا الشرط البريطاني بذكاء مؤكداً أن السماح للملحق العسكري البريطاني أو أي ملحق عسكري أجنبي آخر بزيارة مواقع وقواعد الجيش السوري وجمع معلومات دقيقة عن طبيعة ذلك الجيش سيكون سابقة ستؤدي بالتأكيد إلى انتقادات واسعة للنظام من قبل القادة العسكريين السوريين والرأي العام السوري، حيث ربما سيظهر من بين السوريين من سيجادل بأن "النظام باع البلاد للاستعماريين".

ويلاحظ أن الجنرال روبرتسون لم يكن موفقاً في طرحه للأفكار البريطانية، حيث كانت تنقصه الحنكة الدبلوماسية، وقد ظهر ذلك خلال تلميحه للسوريين بأن بلاده وبعض القوى الغربية ستستخدم ورقة الضغط الإسرائيلية ضد العرب. حيث أوضح للمسؤولين السوريين أن بعض الغربيين يريدون الاعتماد على إسرائيل كحليف بديل عن العرب في دفاعات الشرق الأوسط. مما دعا وزير الدفاع السوري إلى التلميح بأن الخطر المحدق بالدول العربية بما فيها سوريا لا يتوقع أن يكون من الاتحاد السوفياتي بل من إسرائيل لذا فسوريا بحاجة إلى الأسلحة لصد أي هجمات إسرائيلية محتملة⁽¹⁾.

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/3; report from Mr. Pollock to Mr. Furlonge, 26th, February, 1951.

كانت آراء المسؤولين والإدارات الحكومية متفاوتة حول دور سوريا وأهمية جيشها لدفاعات الشرق الأوسط، حيث كان التباين واضحاً بين موقف الجنرال روبرتسون ووزارة الخارجية والسفارة البريطانية في دمشق وتقييمهم لذلك الدور. يلاحظ أن آراء الجنرال روبرتسون في دور سوريا وأهمية جيشها لدفاعات الشرق الأوسط لم تكن مشجعة على الإطلاق، مما يطرح سؤالاً ملحاً عن الجدوى من زيارته لسوريا إذا كان تقييمه من الأساس لدور سوريا على تلك الصورة التي أوردها في رسائله لوزارة الحرب. لقد كتب روبرتسون إلى وزارة الحرب في تقريره المبدئي عن الزيارة بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥١م بأنهم أي الإنجليز لا يعولون كثيراً على الجيش السوري في دفاعات الشرق الأوسط، بل ينظرون له في أحسن الأحوال كأداة فقط للحفاظ على الأوضاع المدنية في البلاد ولكنه أنكر ذلك فيما بعد في رسالة أخرى بعث بها إلى وزارة الحرب. وقد تضمنت ملاحظاته على تقييم بعض المسؤولين للزيارة بأنه لا يملك أي دليل ملموس على أداء وقوة الجيش السوري وأهميته الحقيقية والدليل الذي يورده فقط رأي لمراقب ثالث اقتبس روبرتسون ليدعم به حكمه على أداء الجيش السوري ومصدر ذلك الرأي ما قاله الملحق العسكري الباكستاني بدمشق والذي وصف فيه الجيش السوري "بأنه ضعيف في كل شيء حتى العظم". ولا يخفى ما في هذا الرأي من مبالغة واضحة كما أنه ينم على عدم مصداقية آراء بعض القادة العسكريين البريطانيين وتناقضهم من أمثال روبرتسون الذين يجهلون الحقائق ويستندون في أحكامهم على ما يقوله الآخرون كالملحق العسكري الباكستاني بدمشق. يضاف إلى ذلك أن روبرتسون كان واضحاً مع المسؤولين السوريين إلى درجة البساطة والسطحية السياسية حيث قال لهم: إن من الصعب أن يحدد دوراً أو مهمة معينة بذاتها للجيش السوري في دفاعات الشرق

الأوسط قبل معرفة المزيد من المعلومات عن طبيعة ذلك الجيش من حيث تشكيلاته. تسليحه وتدريبه.. الخ وكما سبقت الإشارة إلى أن آراء روبرتسون كانت متحيزة ضد سوريا فيما يتعلق بالتسليح فهو لا يؤيد أي وعد لإمداد سوريا بالسلاح قبل أن تحدد موقفها السياسي من دفاعات الشرق الأوسط. بل يرى أن سوريا لا تمثل أي أفضلية إطلاقاً بالنسبة للحكومة البريطانية في مسألة التسليح عن حلفاء وأصدقاء بريطانيا في المنطقة. كما أنه لا يجبذ أيضاً تشجيع الأمريكيين إمداد سوريا بالأسلحة قبل تعهدا باتخاذ موقف سياسي إيجابي من دفاعات الشرق الأوسط^(١). ويلاحظ عموماً على روبرتسون عجزه وتعاليه يتضح ذلك في تقرير كتبه لاحقاً بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥١م نفى فيه أن يكون قد قال للسوريين بأن البريطانيين غير مهتمين فقط بالدفاع عن قناة السويس وغير مكترثين بصد أي هجوم سوفياتي محتمل على شمال ذلك الخط الدفاعي. ويتعال من الجنرال البريطاني يقول روبرتسون بأننا لا نطلب مساعدة السوريين في دفاعات الشرق الأوسط، بل إننا (أي البريطانيين) نعرض مساعدتنا عليهم. "وهذه النقطة بالذات لا عجب ستثير شكوك الحكومة السورية حول تلك المساعدة والهدف منها والنتائج التي ستترتب على ذلك. ويواصل الجنرال البريطاني عجزه بإسدائه النصح للسوريين بدعوتهم للقتال كالرجال وأن لا يدفعوا رؤوسهم في رمال الحيادية"^(٢).

إذا كانت تلك آراء وتقييم الجنرال روبرتسون لدور سوريا وجيشها في دفاعات الشرق الأوسط، فإن الحكومة السورية وكبار قادتها من مدنيين وعسكريين كانت لهم

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : NO. EY1195/6 Annex "B : General B.Robertson's letter No. CiC/194/GHQ to the under Secretary of State, War Office, 19th, April, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/6 "Annex A ; General B. Robertson letter No. CiC/194/GHQ to the War Office, 26th, April, 1951.

آراؤهم وشروطهم أيضاً بخصوص إمكانية التعاون مع دفاعات الشرق الأوسط. لقد كان هناك انطباع سائد لدى المسؤولين السوريين ومن خلال مباحثاتهم مع الجنرال روبرتسون أن بريطانيا مهتمة فقط بمصالحها وأن الشكوك قائمة حول مغزى تلك الأحلاف وأهداف بريطانيا من وراء إلحاحها على الدول العربية بما فيها سوريا للانضمام أو على الأقل اتخاذ موقف سياسي مؤيد لتلك الدفاعات. ويعتقد الكثير من المسؤولين السوريين بما فيهم الجنرال أديب الشيشكلي ورئيس أركان الجيش السوري الجنرال فوزي سلو وغيرهم من الساسة والقادة السوريين أن بريطانيا مهتمة بالدفاع عن قناة السويس ومصالح بريطانيا في مصر ومنطقة الخليج العربي فهي تعتبر من وجهة نظرهم أن قاعدة قناة السويس هي الخط الدفاعي الذي سيستमित البريطانيون في منع السوفييات من الوصول إليه. أمّا سوريا وخاصة مناطقها الشمالية الشرقية والشرقية فالاهتمام البريطاني بالدفاع عنها لم يكن كبيراً. وقد نفى الجنرال روبرتسون في رسالته السالفة الذكر ذلك وأكد أن بريطانيا مهتمة بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، فهي ستقاتل الأعداء إلى أبعد نقطة شمالاً. ولكن هذا لم يبدد شكوك السوريين مما جعلهم يطلبون، وكضمان لمناقشة موضوع دفاعات الشرق الأوسط، تعهداً خطياً من الحكومة البريطانية بالعزم على اتخاذ خطوات جديّة وعملية بالدفاع عن سوريا والحيلولة دون وصول القوات السوفيياتية إلى شمال سوريا في حالة اندلاع الحرب والتأكيد للحكومة السورية بأن قاعدة قناة السويس مجرد قاعدة وليست خطأ دفاعياً عن منطقة الشرق الأوسط وعندئذ وبعد الحصول على ذلك التعهد يمكن أن تبدأ الحكومة السورية في محادثات جديّة مع الحكومة البريطانية حول مجمل دفاعات الشرق الأوسط ومتطلباتها. والقصد هنا مفهوم؛ لأن الحكومة السورية تريد متابعة التباحث مع

المسؤولين البريطانيين حول دفاعات الشرق الأوسط بهدف الحصول على السلاح للجيش السوري^(١).

استجابت الحكومة البريطانية ممثلة في وزارتي الخارجية ورئاسة الأركان بعد دراسة مطالب السوريين إلى ذلك المطلب السوري المهم المتعلق بإعطائها الضمان الذي طلبته عن جدية بريطانيا بالدفاع عن سوريا في حالة تعرضها لأي هجوم سوفياتي مناقضة بذلك آراء وتوجهات الجنرال روبرتسون الذي لم يكن متحمساً لإعطاء سوريا ذلك الضمان قبل إظهار رغبة حقيقية وموقف سياسي محدد من دفاعات الشرق الأوسط. وقد علق أحد مسؤولي وزارة الخارجية على مطالب السوريين تلك بأن أوصى بإعطاء الحكومة السورية الضمان الذي طلبته بعد موافقة رئاسة الأركان على ذلك^(٢). وقد وافقت رئاسة الأركان بعد أن درست ما ورد في برقية بولوك السالفة الذكر من مطالب للحكومة السورية، على إعطاء السوريين الضمان الذي طلبوه على أن تتولى وزارة الخارجية إعداد الصيغة الحرفية المناسبة لذلك الضمان^(٣). أرسلت وزارة الخارجية تعليماتها إلى الوزير البريطاني في دمشق متضمنة قرار الجهات المختصة حول إعطاء الحكومة السورية ذلك الضمان الذي طلبته بخصوص تعهد بريطانيا بالدفاع وقت الحرب عن سوريا ضد احتمالية أي هجوم سوفياتي، ولكن يلاحظ اهتمام وزارة الخارجية في تلك التعليمات بموقف سوريا

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867: Mr. Pollock's telegram No. 93 to the Foreign Office, 19th, April, 1951.

(2) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/5 ; Minutes by Mr. Rhodes on telegram No. 93, 24th, April, 1951.

(3) (P.R.O.), F.O 371/91867 : Chiefs of Staff Committee, meeting; C.O.S.(51)80, 10th, May, 1951.

ومكانتها والاعتراف بثقلها في العالم العربي وهو موقف مغاير تماماً لآراء الجنرال روبرتسون الذي كان يرى دوراً هامشياً لسوريا في دفاعات الشرق الأوسط. وقد أكدت تلك التعليمات على ضرورة التودد إلى القادة السوريين وحثهم على اتخاذ موقف إيجابي من دفاعات الشرق الأوسط كما حثت وزارة الخارجية الوزير البريطاني بأن يبذل جهداً مضاعفاً لدى المسؤولين السوريين لإيقاف الدعوة إلى الحيادية التي كانت سائدة في العالم العربي في تلك الفترة. ولكن التعليمات بالرغم من اعتراف الحكومة البريطانية بأهمية ومكانة سوريا الإستراتيجية في العالم العربي إلا أن الحكومة البريطانية وربما هذا بضغط من القادة العسكريين، يرون أن تلك المكانة والأهمية لا تستدعي الحصول على تسهيلات وقواعد في الأراضي السورية وقت السلم، وعليه فالمسؤولون البريطانيون يريدون وفقاً لذلك التهرب من تزويد سوريا بالأسلحة والمعدات⁽¹⁾.

ألح الوزير البريطاني في دمشق على حكومته بمحاولة الضغط على سوريا وحثها للانضمام لدفاعات الشرق الأوسط. وقد كان هذا الوزير مهتماً ومؤيداً قوياً لفكرة ضم سوريا لتحالفات بريطانية الدفاعية في المنطقة. وضمن جهوده في هذه المسألة دعا بولوك وزارة الخارجية إلى استغلال الفتور في العلاقات بين مصر وسوريا لمصلحة دفاعات الشرق الأوسط ولكنه دعا أيضاً إلى الاهتمام بمطالب الحكومة السورية خاصة في التسليح. كما أنه حث حكومته إلى مفاتحة الحكومة السورية رسمياً حول قيادة دفاعات الشرق الأوسط. وقد علق أحد مسؤولي وزارة الخارجية على مقترح بولوك ذلك بأن حكومته لا تمنع بل تتمنى استثمار ذلك الخلاف لمصلحة دفاعات الشرق الأوسط ولكنه يعتقد أن الحكومة لا تزال متحفظة

(1) (P.R.O.), F.O 371/91867 : No. EY1195/9G, Instructions from the Foreign Office to Mr. Pollock, 6th, June, 1951.

كما سبق ذكره حول تسليح سوريا . وفيما يتعلق بجس نبض الحكومة السورية بخصوص قيادة دفاعات الشرق الأوسط المقترحة، فقد ذكر المسئول البريطاني أن حكومته لا تزال مترددة بخصوص اشتراك دول المنطقة في تكوين تلك القوة الدفاعية . لذا لم يتخذ أي قرار بمفاتحة تلك الدول والطلب منها رسمياً المساهمة في تكوين قيادة تلك الدفاعات . ولكن المسئول البريطاني اقترح على بولوك أن يُسأل المسئولون في الحكومة السورية سؤالاً محدداً عن موقف بلادهم من تلك الدفاعات بعد ذلك وعلى ضوء الإجابة السورية يمكن التفكير في جس نبض دول أخرى حول مواقفها من تلك الدفاعات خاصة الدول التي ترتبط بمعاهدات دفاعية مع الحكومة البريطانية⁽¹⁾ .

وفي هذه الإجابة دلالة على أن الحكومة البريطانية لم تكن مهتمة جدياً بالدفاع عن المنطقة وإشراك دولها في تلك الدفاعات بقدر ماهي مهتمة بإيجاد وسائل للإبقاء على ما تبقى من نفوذها السياسي ووجودها العسكري في المنطقة . أي أن الهدف ليس كما يدعي البريطانيون دفع الخطر السوفياتي المزعوم عن المنطقة والاشتراك مع دولها في التصدي لذلك، وإنما إيجاد تحالفات مع دول المنطقة تؤدي بريطانيا فيها دور القيادة والقوة المؤثرة وبالتالي تعتقد أنها بتلك الطريقة تبقى على نفوذها في المنطقة . يضاف إلى ذلك تخوف الحكومة البريطانية من الدور المتنامي للفرنسيين في المنطقة الذي سيكون منافساً وربما مفسداً لخطط البريطانيين وهذا ما يفسر إصرار الحكومة البريطانية على رفض تبادل المعلومات مع الحكومة الفرنسية حول دور سوريا في دفاعات الشرق الأوسط، بالرغم من التنسيق البريطاني والتشاور مع الفرنسيين بخصوص إمدادات الأسلحة . ويتكتم البريطانيون على

(1) (P.R.O.), F.O 371/98931 : Mr. Pollock's telegram No. 23 to Foreign Office, 22nd, January, 1952 and Mr. P.a. Rhodes's Minute in telegram 23, 24th, January, 1952.

إيضاح حتى لحلفائهم الأمريكيين الدور العسكري الذي يمكن أن تقوم به سوريا في دفاعات الشرق الأوسط، حيث أصرّوا في مباحثاتهم مع ممثلي الدول الأربع التي كانت ستتولى دراسة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي يمكن تقديمها لسوريا، على الفصل بين تلك المساعدات وبين دور سوريا في دفاعات الشرق الأوسط^(١).

اختلف بعض الساسة البريطانيين من أمثال السيد بولوك والسيرتوماس راب مع سياسة الحكومة المترددة حول تسليح سوريا وقد ألح هؤلاء بضرورة تغيير تلك السياسة لاعتقادهم أن لا سبيل إلى تحسين العلاقات مع الحكومة السورية بدون تحسين العلاقة مع قادة الجيش السوري الذين هم في نظر هؤلاء الحكام الحقيقيون للبلاد ولا مناص من استرضائهم بالتسليح والمساعدات الاقتصادية إذا أُريد تأمين تعاون سوريا مع دفاعات الشرق الأوسط. وقد ادعى بولوك وغيره من الساسة البريطانيين أن الجنرال أديب الشيشكلي ووزير دفاعه الجنرال سلو قد اقترحوا إبرام اتفاقية عسكرية مع الغرب مقابل تزويد سوريا بالسلح لجيشها الذي يطمح الجنرال الشيشكلي وبعض معاونيه إلى تقويته وزيادة وحداته ليصل إلى ٣ فرق مشاة وفرقة مدرعة وهذا يتطلب بالتأكيد مزيداً من الأسلحة الغربية اللازمة لتلك الفرق^(٢).

تشير المصادر البريطانية الرسمية إلى أن الحكومة السورية بقيادة الجنرال أديب الشيشكلي قد أبدت رغبة - وكما يدعي الإنجليز - بالانضمام إلى دفاعات الشرق الأوسط خاصة بعد التحسن الذي طرأ على العلاقات السورية البريطانية عندما أفرجت الحكومة البريطانية في ربيع ١٩٥٢م عن صفقة طائرات الميغ ١٤ التي

(1) (P.R.O.), F.O 371/98925 : No. EY1102/7; Arms aids to Syria ; Memorandum by Mr. J.C. Wardrop, 31st, February, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371/98921 : Mr. Pollock's despatch No. 46 to Sir Anthony Eden, 21st, March, 1952.

سبق وأن تعاقدت الحكومة السورية مع شركة غلوستر لتصنيعها وظلت موضع جدل طويل استمر ما يقارب السنتين بين الدوائر البريطانية. واتضحت تلك الرغبة السورية، التي لم تكن كما سنرى فيما بعد إلا مناورة سورية لتلين الموقف البريطاني من مسألة التسليح، في مفاوضات السفير السوري بلندن السيد فايز الخوري مع وزير الخارجية البريطاني السير انطوني إيدن. فوفقاً لسجل المحادثات بين السفير السوري والوزير البريطاني أبدت الحكومة السورية وعلى لسان الخوري اهتماماً واضحاً بدفاعات الشرق الأوسط. وقد نقل السفير السوري رسالة من الجنرال الشيشكلي إلى الحكومة البريطانية مفادها أن الحكومة السورية راغبة في إقامة علاقة وثيقة مع المملكة المتحدة ووفقاً للمصادر البريطانية أظهر الشيشكلي رغبة وتعاوناً إذا رغبت بريطانيا في إقامة تحالف أو أي شكل من أشكال التعاون مع المملكة المتحدة. ويلاحظ وفقاً لسجل تلك المحادثات أن السفير السوري أبدى اهتماماً واضحاً بدفاعات الشرق الأوسط، حيث تطرق إلى دفاعات الشرق الأوسط من دون طرحها على جدول المحادثات مع الوزير البريطاني، حيث طرح الكثير من الاستفسارات على السير انطوني إيدن حول قيادة دفاعات الشرق الأوسط والمشاركين بها ومتى ستفتح بريطانيا الدول العربية حول الانضمام إلى عضويتها، ولماذا لم تستشر بريطانيا الدول العربية حول دفاعات الشرق الأوسط بوقت كاف قبل اكتمال إعداد الخطط الدفاعية الغربية في المنطقة. يضاف إلى ذلك رغبة السفير السوري بلندن في معرفة دور تركيا في دفاعات الشرق الأوسط مما يعكس اهتمام سوريا بجارتها الشمالية. وفي السياق نفسه سأل الخوري وزير الخارجية البريطانية عن مغزى تصريحات رئيس الوزراء التركي التي ذكر فيها أن البريطانيين وحلفاءهم ماضون في إعداد خططهم الدفاعية في المنطقة ويتمنون انضمام العرب

إلى تلك الدفاعات. كانت إجابات الوزير البريطاني على تلك الأسئلة السورية تحوي نوعاً من الاستدراج للسوريين وغيرهم من العرب، حيث أجاب السير انطوني إيدن أنهم فعلاً ماضون مع الأتراك وغيرهم في إعداد خطط دفاعية عن الشرق الأوسط ولكنهم لم يتوصلوا بعد إلى صيغة نهائية حول شكل ومقومات تلك الخطط، غير أنهم وحلفاءهم لا يتمنون أن يقطعوا شوطاً كبيراً في إعداد تلك الصيغة الدفاعية بدون مشاركة الدول العربية. لذا فهم يدرسون بعناية كيف يمكنهم (تركيا، بريطانيا وأمريكا) مفاتحة الدول العربية دون إحراجهم في تلك المسألة. ويلاحظ من رد الوزير البريطاني بالرغم من محاولة استدراجه للسوريين وغيرهم بالانضمام إلى تلك الأحلاف الدفاعية، أن حكومته تعتبر العرب حلفاء ثانويين في دفاعات الشرق الأوسط حتى إنهم فضلوا أن ينسّقوا أولاً مع الأتراك وربما أراد الغرب بما فيه بريطانيا فرض الأمر الواقع على العرب بقيام تلك الأحلاف بدون مشاركة عربية. وقد تنبه السفير السوري إلى مغزى ما قاله الوزير البريطاني عندما دعا إلى عدم الاستعجال في رسم الخطط متمنياً أن لا تفرض بريطانيا على العرب أمراً واقعاً. وقد اضطر إيدن إلى الإجابة على هذه الدعوة السورية بعدم فرض الأمر الواقع على العرب، بالترحيب البريطاني بالمشاركة البريطانية في دفاعات الشرق الأوسط وتقديم الاقتراحات حول تلك الدفاعات. ولم يرغب السفير السوري أن يختم اللقاء مع الوزير البريطاني دون أن يوجه إليه سؤالاً محرّجاً عن السبب الذي دفع البريطانيين لاستشارة الأتراك حول تلك الخطط الدفاعية وتجاهل العرب، هل لأنهم يعتبرون الأتراك حلفاء موثوقاً بهم، أم لأن تركيا تلقت ملايين المساعدات من الغرب (أمريكا) ثمناً لذلك التعاون. وألمح السفير السوري أن سوريا لا تقل أهمية عن تركيا، فلماذا لم تستشر ولم تحصل على أي مساعدات اقتصادية غربية. ولقد

تطف السفير السوري استلته المخرجة والمباشرة للبريطانيين بأن أوضح في نهاية المقابلة بأن سوريا ضد الشيوعية في معتقداتها وليس فقط: لأنها تريد صداقة الغرب، وأن المسؤولين البريطانيين وبالذات إيدن يعرفون جيداً أن سوريا تحتاج وترغب في صداقة بريطانيا والسوريون أنفسهم يرون أن بريطانيا والبريطانيين سيكونون أصدقاء مخلصين^(١).

أخذت الحكومة البريطانية ما قاله السفير السوري في لندن لوزير الخارجية وما عرضه من أفكار حول دفاعات الشرق الأوسط مأخذ الجد حيث أبرقت وزارة الخارجية في الحال إلى سفيرها بدمشق للاستيضاح حول الموضوع خاصة ما نقله السفير عن رغبة سوريا إقامة علاقات وثيقة أو تحالف مع المملكة المتحدة^(٢). طلب السفير البريطاني مقابلة الجنرال الشيشكلي وتم له ذلك في ٥ نوفمبر ١٩٥٢م واستوضح منه عن حقيقة ما نقله السفير السوري في لندن إلى وزير الخارجية البريطاني وقد أجابه الجنرال الشيشكلي بما يلي:

١ - يعتقد الجنرال الشيشكلي أن الحرب واقعة بين الشرق والغرب عاجلاً أو آجلاً لذا فسوريا لا تستطيع أن تقف محايدة كما أنها لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بدون مساعدة من أصدقائها ونتيجة لذلك فبما أن سوريا لن تقف مع السوفيات لذا فالرغبة القوية قائمة لدى الحكومة السورية بتوثيق العلاقة مع الدول الغربية بالذات بريطانيا وذلك بإقامة علاقة قوية تسمح لها وتساعدتها بتمويل السلاح لقواتها المسلحة والحصول أيضاً على مساعدات اقتصادية معقولة. وهذا

(1) (P.R.O.), F.O 371/98921 : No. EY1051/8; Conversation between the Secretary of State and The Syrian Ambassador, 28th, October, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371/98921 : Foreign Office telegram to Mr. Pollock No. 496, 30th, October, 1952.

يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن عرض الشيشكلي للبريطانيين الذي نقله سفيره في لندن لم يكن عرضاً بالتحالف كما فهم المسؤولون البريطانيون من الوهلة الأولى وإنما مجرد وسيلة لإقامة علاقات قوية مع الغرب لا تصل إلى مستوى التحالف الدفاعي، تتيح الحصول على مصدر تمويل لتسليح الجيش السوري والحصول أيضاً على مساعدات اقتصادية تساهم في تنمية البلاد. وقد توصل السفير بولوك إلى مثل هذا التفسير مع اعتقاده بأن الحكومة السورية تريد التعاون وليس التحالف مع بريطانيا ضمن دفاعات الشرق الأوسط مقابل الحصول على السلاح فهم (السوريون) يثقون في البريطانيين دون سواهم من الدول الغربية وذلك لخوفهم من السيطرة الاقتصادية الأمريكية. ولكن السفير البريطاني يدرك أن حكومته لم تكن مستعدة لدفع ذلك الثمن الباهظ الذي يطلبه الجنرال الشيشكلي مقابل تعاون حكومته مع دفاعات الشرق الأوسط وذلك لأن طموحات الجنرال كانت كبيرة وهي تسليح ٤ فرق سورية (فرقة مدرعة وثلاث فرق مشاة) وهذا ثمن باهظ لا تستطيع أن تدفعه الحكومة البريطانية ولكن بولوك يقترح استمرار حكومة بلاده في سياسة كسب ود وثقة الحكومة السورية وتوفير مساعدة معقولة لهم في مجال التسليح حتى ولو كانت أقل بكثير من طموحاتهم.

٢ - دعوة الجنرال الشيشكلي، كما يقول السفير البريطاني، إلى مفاتحة الدول العربية صراحة في موضوع دفاعات الشرق الأوسط وسؤالهم عن نوع الدعم الذي يريدونه من الدول الغربية لمساعدتهم في الدفاع عن أراضيهم، وبطبيعة الحال هذه الدعوة من قبل الجنرال الشيشكلي لا تشير من قريب أو بعيد إلى التحالف مع الغرب كما اعتقد بعض المسؤولين البريطانيين إنها مجرد طلب

مساعدة العرب في توفير السلاح للدول العربية لتدافع عن نفسها ضد الأخطار والتهديدات التي ربما يشكلها المعسكر السوفييتي. ويرى الجنرال الشيشكلي أن هناك إمكانية لتوافق خطط العرب مع خطط البريطانيين أو الغربيين لذا فمن الأفضل وحسب قول الجنرال الشيشكلي، البدء في تنظيم محادثات دفاعية بطريقة مناسبة لمناقشة دفاعات الشرق الأوسط مع الدول العربية ولكن من الواضح أنه يريد أن تكون هذه المحادثات مبنية على احترام واستقلال تلك الدول وأهليتها للدفاع عن المنطقة والتباحث معها في هذا المجال من مبدأ المساواة والأهلية السياسية^(١). لقد نقل السفير البريطاني آراء الشيشكلي وموقفه من دفاعات الشرق الأوسط إلى وزير الخارجية موضحاً أن موضوع التحالف السوري البريطاني المشترك المقترح لم يكن من وجهة نظر الشيشكلي سوى محاولة لتحسين موقفه مع الحكومة البريطانية للحصول من البريطانيين على السلاح وبعض المساعدات الاقتصادية. فقد أوضح بولوك أنه وخلال مقابلته مع الجنرال الشيشكلي السالفة الذكر لم يتطرق الجنرال إطلاقاً إلى كلمة تحالف ولم يستخدمها، بل كان يردد كلمات مثل الصداقة والثقة المتبادلة بين الدولتين^(٢).

يتضح مما سبق إirاده أن الحكومة السورية لم تكن بالفعل راغبة في الانضمام إلى دفاعات الشرق الأوسط بالصورة التي يطمناها البريطانيون وقد تأكد ذلك من خلال زيارة السيد آرشي روز المسئول عن قسم الشرق الأوسط بوزارة

(1) (P.R.O.), F.O 371/98921 : Mr. Pollocks telegram to Foreign Office No. 307 regarding his conversation with Colonel Shishakli, 4th, November, 1952.

(2) (P.R.O.), F.O 371/98921 : Mr. Pollock's despatch No. 196 to Sir Anthony Eden, 29th, November, 1952.

الخارجية البريطانية لدمشق في أواخر عام ١٩٥٢م، حيث أكد له الجنرال الشيشكلي كما أكد للسفير من قبل أن ليس هناك نية سورية في التحالف مع بريطانيا أو غيرها من الدول الغربية ولكن الرغبة أكيدة وقائمة في إقامة علاقات صداقة وثيقة بين سوريا وبريطانيا وغيرها من الدول الغربية تتيح للحكومة السورية الحصول على المعدات والأسلحة الضرورية لبناء قوتها الدفاعية والحصول على الدعم الاقتصادي أيضاً الضروري لتنمية البلاد. ولكن بالرغم من ذلك التأكيد السوري ظل بعض المسؤولين البريطانيين بما فيهم السيد روز نفسه يراهنون على أن إمدادات الأسلحة لسوريا وغيرها من الدول العربية يمكن استخدامها كورقة ضغط لجر الدول العربية للانضمام إلى التحالفات الغربية الدفاعية في المنطقة^(١).

الخلاصة :

تظهر هذه الدراسة الأهمية البالغة والمكانة البارزة التي تحتلها العلاقات العسكرية البريطانية مع سوريا في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٤م، بين مجمل جوانب العلاقات الأخرى السياسية والاقتصادية بين البلدين. وتتمحور تلك العلاقات العسكرية حول الكثير من المسائل المهمة كإمدادات سوريا بالأسلحة البريطانية، والتدريب العسكري وسعي بريطانيا الحثيث للحصول على قواعد عسكرية في الأراضي السورية بالإضافة إلى محاولة بريطانيا استقطاب سوريا وانضمامها إلى ما عرف بمنظومة دفاعات الشرق الأوسط والموجهة ضد الخطر السوفييتي المزعوم على المنطقة. وتبرز هذه الورقة حقيقة إدراك القادة العسكريين البريطانيين وكذلك الساسة أن بناء أي علاقات جيدة مع الحكومات السورية المتعاقبة مقترن وبشكل

(1) (P.R.O.), F.O 371/104975 : Mr. A.D. Ross' brief for the Secretary of State about the Points might be raised by the Syrian Foreign Minister during his discussion with the British Foreign Secretary, 20th, December, 1952.

أساس بمسألة إمداد بريطانيا للجيش السوري بالأسلحة الحديثة. ولكن يبرز وبكل وضوح أيضاً مدى التباين والاختلاف في مواقف الدوائر والوزارات البريطانية ذات العلاقة كوزارة الخارجية والدفاع والحرب ورئاسة الأركان إضافة إلى موقف قائد القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط من مسألة تسليح سوريا بالأسلحة البريطانية. فبينما تظهر وزارة الخارجية مرونة في ذلك أملاً في كسب ثقة قادة سوريا العسكريين والمدنيين وذلك لإغرائهم بالانضمام إلى ما عرف بتحالفات بريطانيا والغرب الدفاعية في المنطقة، يظهر جلياً تحفظ وزارات الدفاع والحرب ورئاسة الأركان وكذلك معارضة قائد القوات البريطانية بمنطقة الشرق الأوسط، السير براين روبرتسون الشديدة لأي سياسة تتيح تدفق الأسلحة البريطانية من أي نوع على الحكومة السورية قبل استيفائها للكثير من الشروط البريطانية.

تكشف هذه الورقة بجلاء سعي الحكومات السورية المتعاقبة منذ عهد الزعيم وحتى نهاية حكم الشيشكلي وبالحاح إلى الحصول على الأسلحة والمعدات الضرورية لبناء الجيش السوري من الغرب وبالذات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وذلك التوجه السوري مخالف للرأي التقليدي السائد لدى الكثير من الباحثين بأن القادة السوريين وبحكم طبيعة وتكوين الجيش السوري ليس لديهم الرغبة بالبحث عن مصادر جديدة للتسليح أو مدارس أخرى للتدريب غير المصادر والمدارس الفرنسية.

ويتضح بجلاء من هذه الدراسة موقف الحكومات السورية المبدئية منذ ١٩٤٩م والمتمثل في ربط فكرة التعاون مع الغرب بالذات بريطانيا وتقديم تسهيلات لما عرف بدفاعات الشرق الأوسط بموقف الحكومة البريطانية من تسليح وتدريب الجيش السوري. وقد رفض السوريون تلك الشروط التعجيزية التي وضعتها

الحكومة البريطانية وأصرّت على ضرورة التزام الحكومة السورية بها قبل الحديث عن أي التزام بريطاني ببيع الأسلحة البريطانية للحكومة السورية.

تمثل صفقة طائرات الميتور Meteor الـ ١٤، التي تقدمت الحكومة السورية بشرائها في أواخر عام ١٩٤٨م من بريطانيا، وموقف الحكومة البريطانية من ذلك مثلاً واضحاً على عدم صدق النوى البريطانية تجاه بناء علاقات جيدة ومتوازنة مع الحكومات السورية، كما أنها تظهر بوضوح الاختلافات في وجهات النظر بين الوزارات والدوائر البريطانية ذات العلاقة كوزارات الخارجية والدفاع والحرب ورئاسة الأركان وقيادة القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط حول مسألة تسليح وبناء القوات السورية وأهميتها بالنسبة لدفاعات الشرق الأوسط يضاف إلى ذلك أن تلك الصفقة وما دار حولها من جدل قد استخدمت وسيلة ضغط على الحكومة السورية ثمناً لانضمامها لدفاعات الشرق الأوسط.

أما مسألة تدريب بعض العسكريين السوريين وبالذات الطيارين في المدارس ومراكز التدريب البريطانية فقد كانت هي أيضاً وسيلة من وسائل الضغط المختلفة على الحكومة السورية. وقد ظهر جلياً من التقارير البريطانية عن سير وتقديم الطيارين السوريين وغيرهم وكذلك المكاتبات التي تمت بين الكثير من الدوائر البريطانية ذات العلاقة أن الحكومة البريطانية وبالذات وزارتي الدفاع والطيران تريدان وضع عراقيل وشروط تعجيزية أمام نجاح برامج التدريب السورية وذلك من أجل استخدام ذلك الموضوع وتوظيفه كإحدى الأدوات والوسائل لإبقاء النفوذ البريطاني العسكري في المنطقة. وقد اتضح ذلك في مقترحات بعض المسؤولين البريطانيين لحل مشكلة تدريب الطيارين السوريين والمتمثلة في الدعوة إلى إنشاء مراكز تدريب بريطانية خاصة في مالطة أو غيرها لمتدربي وطيارين دول منطقة الشرق الأوسط. وخلاصة القول إن الحكومة البريطانية قد أضاعت فرصة ثمينة للتأثير الإيجابي

والذي يمكن أن يستمر طويلاً باعتباره نتيجة طبيعية لتوجه الحكومة السورية في تسليح وتدريب قواتها الدفاعية وبالذات الجوية وجهة بريطانية.

تكشف الدراسة أيضاً سعي الحكومة البريطانية الحثيث للحصول على قواعد جوية في الأراضي السورية وكذلك السماح لفرق استطلاع وتصوير جوي من قبل سلاح الجو الملكي البريطاني باستخدام تلك القواعد والمواقع السورية .

كما أن هذه الدراسة تكشف عن حقائق جديدة عن موقف بعض الزعماء السوريين من أمثال الجنرال حسني الزعيم وخالد العظم رئيس الوزراء السوري آنذاك والجنرال أديب الشيشكلي وغيرهم من تلك المسألة. فتتبع سير الاتصالات والمكاتبات بين المسؤولين البريطانيين من ناحية وبين المسؤولين السوريين من ناحية أخرى في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥١م تشير بوضوح إلى استعداد أولئك الزعماء السوريين إلى بحث ذلك الموضوع مع الحكومة البريطانية ولكن يلاحظ أن تلك المباحثات قد تمت بسرية تامة، كما أن وعود بعض المسؤولين السوريين كانت شفوية فهم لم يلزموا أنفسهم بوعود صريحة مكتوبة حول تلك المطالبات البريطانية. ويظهر جلياً ربط المسؤولين السوريين وطوال مراحل المفاوضات بين التقدم في موضوع القواعد وبين حصول سوريا على الأسلحة البريطانية. ويبدو أن تراجع الجنرال حسني الزعيم عن وعوده للبريطانيين ثم تأكيد خالد العظم من بعده على أن سوريا ستتحمل تكاليف بناء تلك القواعد على نفقتها الخاصة وبمساعدة فنية بريطانية وأخيراً موقف الجنرال أديب الشيشكلي ووزير دفاعه أكرم الحوراني المعارض لذلك المشروع، قد أفقد البريطانيين حماسهم لمشروع الحصول على قواعد سورية وذلك بالرغم من المتابعة المستمرة من قبل وزارة الخارجية ومناقشة الموضوع الجدية في اجتماعات رئاسة الأركان البريطانية.

وقد أبرزت الدراسة بكل وضوح سعي الحكومة البريطانية الحثيث وعملها الدؤوب منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين إلى استقطاب سوريا ومحاولة ضمها إلى ما عرف بدفاعات الشرق الأوسط وبالرغم من تواصل تلك المحاولات البريطانية منذ عهد الجنرال الزعيم وحتى نهاية حكم الجنرال الشيشكلي فإن تلك المحاولات جميعها باءت بالفشل الذريع لنفور سوريا من الانضمام أو حتى مجرد الاقتراب الوثيق من تلك التحالفات الغربية. يظهر جلياً مدى التباين بين الوزارات والدوائر البريطانية حول تلك المسألة بالذات وزارة الخارجية التي رأت في سوريا بلداً مهماً سياسياً واستراتيجياً لكل خطط بريطانيا الدفاعية في منطقة الشرق الأوسط، بينما كانت وزارتا الدفاع والحرب وبالذات قائد القوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط أقل تحمساً لذلك، فهم لا ينكرون تلك الأهمية التي تحتلها سوريا ولكنهم لا يرون أنها أساسية لقيام دفاعات الشرق الأوسط. أما من ناحية السوريين فقد ظهر استعداد بعض الزعامات السورية من أمثال خالد العظم والجنرال أديب الشيشكلي لمناقشة إمكانية إقامة تعاون مع البريطانيين في المجالات الدفاعية ولكن ذلك التعاون المقترح ومن وجهة النظر السورية لا يصل إلى مستوى الطموحات البريطانية بإقامة تحالف دفاعي مع سوريا أو الانضمام إلى الأحلاف المطروحة آنذاك والموجهة ضد الخطر السوفييتي المزعوم. وقد اتضح للبريطانيين أن هدف السوريين ليس سوى البحث عن طريقة يمكنهم بواسطتها الحصول على الأسلحة الغربية. لذا شدد المسؤولون السوريون على ربط أي تقدم في مجال التعاون الدفاعي مع الغرب بالذات بريطانيا بالحصول على الأسلحة البريطانية. وقد بلغ من تشدد السوريين بل من تشكيكهم في النوايا البريطانية من وراء إنشاء ما عرف بدفاعات الشرق الأوسط، إصرار الحكومة السورية على طلب تعهد خطي من

الحكومة البريطانية تلتزم فيه بريطانيا صراحة بالدفاع عن سوريا والمنطقة من أي تهديدات خارجية في حالة حدوثها. ولكن بالرغم من حصول الحكومة السورية على ذلك التعهد فإن سوريا ظلت بعيدة عن الالتزام الجدي بالانضمام إلى التحالفات الغربية المطروحة. ويقوم الموقف السوري من مسألة الانضمام لدفاعات الشرق الأوسط على ثلاث ركائز أساسية هي: أولاً : مبادلة التعاون - وليس التحالف - مع بريطانيا والغرب بالحصول على الأسلحة الغربية. ثانياً : أن يتم ذلك التعاون ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك وبالذات جامعة الدول العربية - أي أن سوريا لن تتفرد وحدها بالتعاون وبالتالي الانضمام إلى تلك التحالفات في حالة رفض معظم الدول العربية لذلك التوجه. ثالثاً : - وربما كان هذا هو الأهم - تطبيق هذا التعاون الدفاعي في حالة حدوثه ضد إسرائيل إذا اعتدت على سوريا أو أي دولة عربية أخرى أو على الأقل تزويد سوريا والدول العربية بالأسلحة لدرء أي عدوان قد تشنه إسرائيل عليها أو على الدول العربية.

ويلاحظ بوضوح تلهف الحكومة البريطانية ورغبتها الملحة في عقد تحالفات دفاعية مع سوريا، وقد ظهر هذا جلياً في أكثر من مناسبة، حيث فسرت الحكومة البريطانية ليونة خالد العظم ١٩٥٠م تجاه دفاعات الشرق الأوسط تفسيراً متعجلاً واعتقد المسؤولون البريطانيون أن هناك رغبة سورية أكيدة في التحالف معهم بينما كان الأمر لا يحمل أكثر من رغبة الحكومة السورية - في إقامة تعاون مع بريطانيا يتيح لها الحصول على الأسلحة . وقد تكرر نفس الموقف من قبل بعض الساسة والمسؤولين البريطانيين عام ١٩٥١م، عندما تحمس البريطانيون للأفكار التي نقلها السفير السوري بلندن إلى وزير الخارجية البريطاني السير أنطوني إيدن وعلى لسان الجنرال أديب الشيشكلي والمتعلقة برغبة سوريا إقامة علاقة وثيقة أو أي شكل من أشكال التعاون العسكري مع المملكة المتحدة.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

يعتمد هذا البحث اعتماداً أساسياً على الوثائق الرسمية البريطانية المتعلقة بتاريخ فترة الدراسة وخاصة ملفات وزارة الخارجية البريطانية (F.O) وقد اطلع الباحث على أكثر من ٥٠ ملفاً من تلك الملفات والمحفوظة بدار المحفوظات البريطانية العامة بضاحية كيوغارون القريبة من لندن "Public Record Office (PRO) at Kew Garden" وفيما يلي قائمة بأهم ملفات وزارة الخارجية البريطانية (F.O) التي استخدمت في هذه الدراسة:

Great Britain, Public Record Office (P.R.O),:

F.o 371/82800

F.o 371/82823

F.o 371/82819

F.o 371/91852

F.o 371/91867

F.o 371/91866

F.o 371/98931

F.o 371/98932

F.o 371/98933

F.o 371/98925

F.o 371/82829

F.o 371/98921

F.o 371/98935

F.o 371/82851

F.o 371/104972

F.o 371/104975

F.o 371/104983

F.o 371/104989

F.o 371/82801

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Colles, Thomas (editor), Syria, A country Study, Washington, D.C.: Library of Congress, Federal research division, 1988.
- Petran, Tabitha, Syria , London: Ernest Benn. Limited, 1972.
- Seal, Patrick, The Struggle for Syria, 1945-1958, London: Oxford University Press, 1965.
- Tibawi, A.L., A modern History of Syria, London: Macmillan, 1969.

ثالثاً : المراجع العربية :

- الحكيم، حسن. خبراتي في الحكم - عمان: إدارة مجلة الشريعة، ١٩٧٨م.
- دروزه ، عزة . القضية الفلسطينية في مخلف مراحلها ، ج ٢ - بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ١٩٦٠م.

الطبعة

ربيع الأول ١٤٢٩هـ
مارس ٢٠٠٨م

السنة الحادية عشرة
العدد الحادي والأربعون

- العظم، خالد. مذكرات خالد العظم، المجلد الثاني، ج٢- بيروت : الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢م.
- العقاد ، صلاح . المشرق العربي الحديث والمعاصر -٠ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م.
- العياشي، غالب . تاريخ سوريا السياسي من الانتداب إلى الانقلاب، ١٩١٨-١٩٥٤م، [د.م: د.ن.]، ١٩٥٥م.
- السلمي، ضاوي عواض. "مكانة إسرائيل في تحالفات بريطانيا الدفاعية بمنطقة الشرق الأوسط، ١٩٥٠ - ١٩٥٤م" -٠ الرياض: مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، م١٥، الآداب (١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ص ١٤٩-١٩٦.